مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9669

الأربعاء، 26 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ/السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا/السيد كاشييف
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودرغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كويميزاكيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

كيفية النهوض بمعاييرنا الجماعية صوب حماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح S/2024/384

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة (S/2024/468)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

كيفية النهوض بمعاييرنا الجماعية صوب حماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح S/2024/384

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة (S/2024/468)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، أيرلندا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، تركيا، تايلند، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قبرص، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كازاخستان، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيبال، الهند، العراق، هولندا، النمسا، اليونان، اليمن.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأقترح أيضا أن يدعو المجلس نائب المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح; والسيد تيد شيبان، نائب المدير التنفيذي للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف; ومعالي السيد بان كي مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيس مجلس الحكماء; ومقدم إحاطة من الأطفال.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/384، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، والوثيقة S/2024/468، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا دي بوتغيتر.

السيدة غامبا دي بوتغييتر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جمهورية كوريا على عقد المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم. وأعرب عن امتناني للمشاركين معي في تقديم الإحاطات ولزملائي في جميع أنحاء العالم الذين يعملون كل يوم من أجل حماية وتحسين حياة أشد الفئات ضعفاً. لقد تم الحصول على المعلومات التي أقدمها للأعضاء اليوم في سياقات شديدة الصعوبة وفي ظل ظروف عصيبة جدا، خلال سنة مميتة لموظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة.

وأذكّر الأعضاء بأنه، بناء على طلب مجلس الأمن، تم التحقق من المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/384) من خلال تطبيق المنهجية الصارمة لآلية الرصد والإبلاغ. ونظراً للتحديات الشديدة في الرصد وفي الوصول إلى الأطفال في عام 2023، وقلة الموارد المتاحة لأنشطة الرصد والإبلاغ وتناقصها، فإن هذه الأرقام لا تمثل الحجم الكامل للانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الأطفال في جميع الحالات الواردة في التقرير. وعلاوة على ذلك، أدخلت تعديلات على الفرع الخامس للاعتراف بالتدابير التي اتخذتها الأطراف المدرجة في تلك القوائم بهدف تحسين حماية الأطفال وللتشديد على المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الدول فيما يتعلق بحماية سكانها – بهذه التعديلات لم يعد ثمَّ ما يدعو إلى تفريع القوائم الواردة في مرفقي التقرير. لذلك، فإن المرفق 1 هو قائمة واحدة مقسمة بين أطراف تابعة للدول وجماعات مسلحة غير التابعة للدولة.

في 25 بلدا وحالة إقليمية واحدة تغطيهما ولايتي، تحقّقت الأمم المتحدة من وقوع 990 32 انتهاكا جسيماً ارتُكبت في عام 2023 بحق 557 22 طفلا. وذلك هو أعلى عدد من الانتهاكات السنوية منذ 10 سنوات تقريبًا. وعند مقارنة ذلك العدد بعام 2022، الذي شهد بالفعل تدهورا حادًا بالنسبة للأطفال، فقد زادت الانتهاكات الجسيمة بنسبة 21 في المائة. في جميع أنحاء العالم، من بورت أو برنس إلى مقديشو، ومن خاركيف وكيفو الشمالية والجنوبية إلى الخرطوم، ومن رفح إلى بيت لحم وكيبوتز بئيري، ومن ولاية بورنو إلى مقاطعة أراوكا، ومن موبتي إلى ولاية راخين، تحمل الأطفال الوطأة العظمى من آثار الأزمات المتضاعفة والمستفحلة. في مناطق القتال ومخيمات النزوح والمناطق الحضرية ومنازلهم ومدارسهم، عانوا من عنف مروع. وتصاعدت وحشية الانتهاكات في العديد من الحالات، على سبيل المثال في هايتي، حيث تعرض الأطفال للاغتصاب الجماعي وقطع الرؤوس بالسواطير والحرق أحياء على يد عصابات مسلحة. وكانت الانتهاكات الجسيمة التي تحققنا من أنها الأعداد الأعلى في عام 2023 هي حالات قتل الأطفال وتشويههم، يليها تجنيدهم واستخدامهم ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم واختطافهم.

أولاً، قُتل عدد مروع من الأطفال بلغ 301 5 طفل وشُوه و/أو أصيب 348 6 طفلا آخرين، وهو ما يمثل ارتفاعاً صادماً بنسبة 35 بالمائة مقارنة بالسنوات السابقة. واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان والهجمات المتعمدة أو العشوائية الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية، تسبب في تأثير مأسوي بشكل خاص على الأطفال. في حالات لا تحصى، قُتل الأطفال وشُوهوا في هجمات مباشرة أو بغارات جوية أو بالمسيرات أو عند التقاطهم أشياء للعب بها يتبين لاحقا أنها متفجرات. في أفغانستان، على سبيل المثال، قُتل صبي يبلغ من العمر 10 سنوات وشوه شقيقه البالغ من العمر 12 عاماً بينما كانا يلعبان بذخائر غير منفجرة انفجرت فيهما على الفور. وسواء كانت قوات مسلحة أو جماعات مسلحة غير التابعة للدول، فقد ساهمت جميع أطراف النزاع في ذلك الحصاد المهلك والمدمر.

ثانيًا، ارتفعت أيضًا حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم خلال عام 2023، حيث تم التحقق من 655 8 حالة، كانت حوالي 15 في المائة منها فتيات، اللاتي تحملن أيضًا وطأة الانتهاكات المتعددة أثناء تجنيدهن أو استخدامهن. في الصومال، على سبيل المثال، جندت حركة الشباب 10 أطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاماً في واقعة واحدة ثم أخذتهم إلى معسكر تدريب. في السودان، جندت قوات الدعم السريع المسلحة 74 صبيًا تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عامًا في غضون ثلاثة أشهر واستخدمتهم كمقاتلين. وقُتل أربعة وخمسون منهم في وقت لاحق خلال اشتباكات مع القوات المسلحة السودانية. في حالات متعددة، كان الأطفال يستخدمون بشكل روتيني في الأعمال القتالية وأدوار الدعم، مما يعرضهم لخطر كبير ويسبب لهم الصدمات وينجم عنه موتهم. كما كان الأطفال يعاقبون بسبب ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وبشكل إجمالي، يحرم 491 2 طفلا من الحرية، مما يعرضهم لسوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي. وإضافة إلى ذلك، لا يزال 000 31 طفل محروم من الحرية في مخيمي الهول والروج في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، حيث يحرمون عمداً من إمكانية الحصول على الإغاثة

الإنسانية والعلاج الطبي الضروري. وأحث الدول الأعضاء على معاملة الأطفال المرتبطين فعلا أو الذين يُزعم أنهم مرتبطون بقوات أو جماعات مسلحة، بما في ذلك الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة ضمن الجماعات الإرهابية، باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وعلى إعطاء الأولوية لمصلحتهم الفضلى، ومنح الجهات المعنية بحماية الطفل إمكانية الوصول لهؤلاء الأطفال.

ثالثًا، استمر أيضا اختطاف الأطفال بمستويات عالية، حيث تم التحقق من 356 4 طفلا سقطوا ضحايا للاختطاف في عام 2023. وغالبًا ما كان الاختطاف يُرتكب إلى جانب انتهاكات جسيمة أخرى، وتحديدًا التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والعنف الجنسي، وكان معظم المتضررين من هذه الانتهاكات من الفتيات. في السودان، اختطفت قوات الدعم السريع المسلحة فتاة في السودان واحتجزتها لمدة خمسة أيام واغتصبت مراراً إلى حد أدى إلى تشويهها بشكل دائم. وعموماً، ازداد عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات المتعددة، وفاقم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بشكل كبير هذه المعادلة العصية. كما ازدادت الانتهاكات الجسيمة بحق الفتيات على مستوى العالم.

في عام 2023، ارتفعت حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بما قدره 25 في المائة وأثرت على 470 1 طفلا، وخاصة الفتيات. واستمر الاغتصاب الجماعي بلا هوادة، بأعداد مرتفعة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. وفي الغالب، تجند الفتيات أو تخطفن لأغراض الاستغلال الجنسي ثم تنتهكن بشكل متكرر. في عام 2014، في العراق، على سبيل المثال، اختطف تنظيم داعش فتاة في العراق بلغت حينها خمسة أعوام فقط. ثم بيعت فيما بين عناصر تنظيم داعش لاستغلالها جنسيًا وتعرضت للاعتداء الجنسي إلى أن تم إنقاذها في حزيران/يونيه 2023 وقد بلغت 14 عاما. ومع ذلك، لا يتم الإبلاغ عن معظم حالات العنف الجنسي بسبب الوصم وخطر الانتقام والمعايير الجنسانية الضارة وعدم إمكانية الوصول إلى قنوات الإبلاغ الآمنة ومساعدة الناجين وتحقيق العدالة.

كما ازدادت الانتهاكات الجماعية خلال عام 2023، حيث استمرت الهجمات على المدارس والمستشفيات في حرمان الأطفال من التعليم والرعاية الصحية. وهنا، تم التحقق من 650 1 هجوما وكان لها آثار مدمرة على الأطفال ومجتمعاتهم. في الكاميرون، فتح الجناة النار على مدرسة ابتدائية حيث كان الأطفال يسجلون لاستلام شهاداتهم. وتطلب ذلك إغلاق أبواب المدرسة فورا. ولا يزال استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية يشكل مصدر قلق شديد ويعرض المعلمين والطلاب والعاملين في المجال الطبي والمرضى للأذى. كما أدى إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية أو إغلاقها أو تدميرها بالكامل. لم يكن هذا الأمر أكثر تفشياً وانتشاراً في أي مكان كما كان في قطاع غزة وأوكرانيا والسودان. حرم 72 مليون طفل حول العالم من الإلتحاق بالمدارس في عام 2023 بسبب النزاعات والأزمات، وهو رقم مذهل. وفي بعض الحالات، كان الحرمان من التعليم قاسياً بشكل خاص على الفتيات، كما هو مسجل في أفغانستان.

وأخيراً، تفاقم منع وصول المساعدات الإنسانية إلى وبلغ مستويات مثيرة للقلق، حيث تم التحقق من 205 5 انتهاك. وهذا يمثل زيادة بأكثر من 32 في المائة. في الحرب عندما تضعف أو تنهار البنية التحتية التي تقدم الحماية والتعليم والرعاية الصحية ونظم إنتاج الأغذية ومرافق المياه والخدمات الأساسية، غالبا ما يأتي الأمل الوحيد المتبقي في شكل مساعدة إنسانية. ولكن هذا أيضًا يتعرض للهجوم بشكل متزايد، كما رأينا في غزة والسودان. وقد قُتل أكثر من 190 من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني في غزة، ودُمرت جميع البنى التحتية المدنية الحيوية تقريبًا. في السودان، تعرضت قافلة إنسانية كان من المقرر أن تجلي المدنيين المعرضين للخطر إلى هجوم في عام 2023. وأسفر الحادث عن مقتل شخصين وإصابة سبعة أشخاص، من بينهم ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني. وكان الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال النازحون والأطفال المهمشون معرضين بشكل خاص للانتهاكات الجسيمة ويفتقرون بشكل عام إلى المساعدة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. ولا تزال الفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وكان

الفتيان هم الضحايا الرئيسيون للتجنيد والاستغلال والاختطاف، في حين ارتفع عدد الفتيان ضحايا العنف الجنسي أيضا بنسبة 25 في المائة.

وكانت حالات الأطفال والنزاعات المسلحة التي شهدت أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة خلال عام 2023 إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والصومال ونيجيريا والسودان. كما ازدادت الانتهاكات بحق الأطفال في الحالات التي كانت فيها حماية الأطفال متدنية، كما هو الحال في إثيوبيا وهايتي وموزمبيق ومنطقة الساحل وبحيرة تشاد. تفاقمت الحالة في ميانمار على نحو كبير لدرجة تسجيل زيادة بنسبة 123 في المائة في الانتهاكات الجسيمة.

لقد بلغ النزاع في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي إسرائيل مستوى غير مسبوق، مما ألحق بآلاف الأطفال معاناة لا يمكن تصورها. لقد روعني قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم على يد حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية، كما روعني عدد الأطفال الذين قُتلوا وشُوهوا على يد القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. لقد زادت الانتهاكات في جميع أنحاء المنطقة بنسبة 155 في المائة، حيث جرى التحقق من 009 8 انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد 360 4 طفلا. وأُبلغ عن حوالي 000 23 انتهاك آخر ضد الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين وبدأت عمليات التحقق منها. وراء كل حادثة انتهاك لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح تجربة بغيضة منفردة لأحد الأطفال. ويجب ألا ننسى ذلك أبدا. وقد أدرج الأمين العام، في تقييمه للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في هذه الحالة، القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية في مرفقات التقرير جراء قتل الأطفال وتشويههم وشن هجمات على المدارس والمستشفيات. وأخذا في الاعتبار هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الذي شنته جماعات مسلحة فلسطينية على المدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم الأطفال، أدرج أيضا كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بسبب قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم.

أما في السودان، فقد خرج الوضع عن السيطرة. من المروع ببساطة أن تُسجَّل زيادة كبيرة في الانتهاكات بلغت نسبتها 480 في المائة. لقد تسببت الهجمات المتكررة التي شنتها مجموعة قوات الدعم السريع المسلحة والقوات المسلحة السودانية على المدارس والمستشفيات في معاناة لا تُحتمل للأطفال في سياق بنية تحتية مدنية منهارة وحالة إنسانية سيئة. يعكس التقرير محنة الأطفال في السودان وأدى إلى إدراج القوات المسلحة السودانية في مرفقات التقرير بسبب قتل الأطفال وتشويههم وشن هجمات على المدارس والمستشفيات. كما أُدرجت قوات الدعم السريع في القائمة بسبب ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والعنف الجنسي وشن هجمات على المدارس والمستشفيات. أخيراً، أُدرجت أيضًا جماعة مسلحة سودانية أخرى، وهي الجبهة الثالثة – تمازج، في القائمة بسبب ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام.

وبينما كانت أنظار العالم موجهة نحو نزاعات كبرى كتلك الدائرة في إسرائيل وغزة وأوكرانيا، تحققنا كذلك من تعرض أطفال لانتهاكات على أيدي أطراف وجماعات مسلحة في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان حيث أُدرجت الأطراف أيضاً في القائمة. وبناء على قرارات الأمين العام، هناك الآن 75 طرفاً مدرجاً في القائمة الواردة في مرفق تقرير هذا العام، لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة على الصعيد العالمي، بما في ذلك 10 جهات من الدول و 65 جماعة مسلحة. كما أن أكثر من 50 طرفًا منها جهات متمادية في ارتكاب الجرائم مدرجة في القائمة منذ خمس سنوات أو أكثر.

إن السبيل الوحيد للمضي قدمًا هو من خلال التعاون والتضامن والإرادة السياسية للتخفيف من حدة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ووقفها وإنهائها ومنعها في نهاية المطاف. وهو ما يظهر أيضا في تقرير هذا العام. وفي مواجهة الانتكاسات المدمرة في عام 2023، واصلت الأمم المتحدة عملها البناء مع أطراف النزاع، مما أسفر عن إحراز تقدم في بعض الحالات، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وموزامبيق ونيجيريا والفلبين والصومال والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا واليمن.

ووقّعتُ مؤخراً على خطة عمل مع الجيش الوطني السوري المعارض، بما في ذلك حركة أحرار الشام وجيش الإسلام، تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم. ونأمل أن يُطلق سراح الأطفال سريعاً من التجنيد وأن يسعى القائمون بالأعمال العسكرية بسبب ذلك الالتزام إلى بذل جهد أكبر في تجنب ارتكاب الانتهاكات المتعلقة بالأطفال. ورحبتُ بالتنفيذ الكامل لخطة العمل بين قوات الحشد الشعبي والأمم المتحدة أثناء زيارتي إلى العراق في كانون الثاني/يناير. وجرى التوقيع على الخطة في العام الماضي وأصبحت الآن قيد التنفيذ الكامل، كما يتضح من الانخفاض الكبير في عدد الانتهاكات الجسيمة في هذه الحالة. في أوكرانيا، ومع أن البلد لا يزال في حالة حرب، فإن التنفيذ السريع لخطة المنع المشتركة بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة أدى إلى انخفاض كبير في عام 2023 في ارتكاب القوات المسلحة الأوكرانية للانتهاكات الجسيمة. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى التدابير الأحادية الجانب التي اتخذها الاتحاد الروسي وإلى انخفاض الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والمنسوبة إلى الطرف المدرج في القائمة وإلى الحوار الجاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي الذي يشجع على توقيع خطة عمل مشتركة لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها.

وقد أدى التوقيع على خطط عمل متعلقة بالمنع والحماية، بما في ذلك اعتماد بروتوكولات التسليم والمبادئ التوجيهية لتقدير العمر وسياسات وتشريعات حماية الطفل، إلى إحراز تقدم وتحسين حياة الأطفال. والأهم من ذلك، جرى تسريح أكثر من 650 7 من الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات أو الجماعات المسلحة من صفوفها وتلقى العديد منهم دعما لإعادة الدمج من الأمم المتحدة وشركائها في العام الماضي.

ويُظهر هذا التقرير السنوي مرة أخرى أن الأطفال لا يزالون الضحايا المباشرين وغير المباشرين للنزاعات المسلحة. ويجب أن أؤكد بذعر على عدم احترام أشكال الحماية الخاصة للأطفال بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل وتراجعها في جميع أنحاء العالم بدرجة مقلقة. ومع أن نصف الانتهاكات الجسيمة تقريباً التي جرى التحقق منها ارتكبتها جماعات مسلحة غير تابعة للدول، فإن القوات الحكومية والمتفجرات من مخلفات الحرب كانت مسؤولة معا عن النصف الآخر من الانتهاكات. وهذا أمر غير مقبول. وترتكب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول جميع الانتهاكات الجسيمة الستة، في حين من المرجح بوجه خاص أن القوات المسلحة التابعة للدول تقتل الأطفال وتشوههم وتشن هجمات على المدارس والمستشفيات وتمنع وصول المساعدات الإنسانية.

وهناك أسباب كثيرة للعنف المسلح. وهي تتراوح ما بين الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح وتعقيده واتساع نطاقه وتصاعد وتيرته، وظهور جماعات مسلحة جديدة، والنزاع عبر الحدود والعنف الطائفي والتأثير المدمر للأزمات الإنسانية الحادة وحالات الطوارئ المناخية على جميع الشعوب. وهذا يفسر جزئياً المبررات التي تقدمها أطراف النزاعات لتبرير انخراطها في العنف المسلح. وتتراوح الأسباب التي يقدمونها بين الأسباب الجذرية للنزاع والسيطرة الإقليمية أو الاقتصادية على الأراضي والشعوب، وبين النزاعات على السيادة وضرورات الأمن القومي. ولكن هناك شيئا واحدا واضح. هو أن العنف المسلح يلحق أضرارا فادحة بالأطفال. وأود أن أذكّر جميع الأطراف المتحاربة، سواء كانت قوات مسلحة تابعة للدول أو جماعات مسلحة غير تابعة للدول، بأنه لا يمكنها أن تلجأ إلى القوة المسلحة، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، على حساب حياة الأطفال ورفاههم. وأود أن أوضح أنه لا يوجد عذر لإيذاء الأطفال أثناء النزاع المسلح.

أخيراً، إذا ما توفرت الإرادة السياسية لتحسين حياة الأطفال في حالات النزاع المسلح، فإن الأدوات المتاحة لنا موجودة بالفعل. ويشكل التقرير قيد النظر إحدى تلك الأدوات. ومع أنه لا يتضمن أحكاما قانونية، فإن هدفه الرئيسي هو تركيز انتباه الدول الأعضاء على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ودعوة أطراف النزاعات إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذه الانتهاكات ومنعها. ويتجاوز الهدف من مرفقات التقرير مجرد التسمية والفضح لأنه يسترشد بعرض التعاون الفوري بين الأمم المتحدة والأطراف المدرجة في القائمة لإنهاء ومنع استخدام الأطفال وإساءة معاملتهم من أجل النزاع المسلح وفيه وبواسطة أطراف هذا النزاع.

التفاعل هو الأداة الثانية المتاحة لهذه الولاية، أي التفاعل مع الأطراف من أجل تحسين حماية الأطفال ومنع الضرر الذي يلحق بهم في النزاع المسلح ومعالجته. وتشكل هذه الأداة تفويضا من مجلس الأمن وغالباً ما يُعبر عنها في صورة التوقيع المشترك على خطط العمل أو خطط المنع أو الالتزامات مع أطراف النزاع. ويشمل هذا التعاون المتفق عليه التعاون الوثيق مع أطراف النزاع لوضع نظم قوية لحماية الطفل، وخاصة آليات المساءلة التي تعطي الأولوية للعدالة ووسائل الانتصاف للضحايا. وتشمل الأدوات المتاحة تدابير من قبيل برامج إعادة الإدماج والمساعدة الشاملة وتوفير التوعية بالمخاطر وإزالة الذخائر المتفجرة ومساعدة الضحايا وتعميم حماية الطفل في عمليات السلام والأمن وتعزيز الشراكات الإقليمية ووضع نهج متعددة الجوانب لحماية الطفل. وفيما يتعلق بأداة التفاعل تلك، يبرز أحد جوانبها المهمة جدا في إشارة المجلس بوضوح إلى أن الأمم المتحدة عندما تتفاعل مع الأطراف المتحاربة من أجل توفير حماية أفضل للأطفال، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، لا يمكن لأي عمل يُنجز في سبيل تحقيق ذلك الهدف النبيل أن يمنح الأطراف المعنية مزيداً من الشرعية.

ومن المناسب أن تركز مناقشة اليوم على حماية الطفل في سياق الخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي مواجهة التحديات المتغيرة باستمرار، يجب أن تظل منظمتنا مرنة وقادرة على التكيف لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة للأطفال. ويجب الحفاظ على قدرات الخبراء وتعزيزها، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية التي تمر بها البعثات وبعدها. وأوصي بشدة بممارسة استخلاص الدروس في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على أن احترام القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، شرط مسبق لا غنى عنه لحماية الأطفال. ولكن على الرغم من الإجماع الدولي الراسخ الذي جرى التوصل إليه بشأن هذه المسائل، فإن أطراف النزاع تسحق بشكل صارخ حقوق الطفل من دون عواقب تذكر تقريبا. يجب أن يتوقف ذلك.

ويوضح تقرير الأمين العام بشكل صارخ أننا بحاجة إلى التصدي لتحديات السلام والأمن الجديدة والناشئة من خلال وضع الأطفال في صميم عملنا. ويجب أن نذكّر أنفسنا بأهمية الامتثال للمبادئ القانونية والأخلاقية الأساسية التي اتفق عليها المجتمع الدولي في السابق كما وردت في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها ذات الصلة. ويجب حماية الأطفال من النزاعات التي يتسبب فيها الإنسان إذا كنا نهدف إلى كسر حلقة العنف التي وضعت العالم على حافة الانقراض مرات عديدة من قبل. لنكن شركاء في المسؤولية تجاه أطفالنا. فلنعمل على التوصل إلى حل سلمي للنزاعات ولكن فلنحمِ أيضًا أطفالنا عندما لا نتمكن من تحقيق السلام لهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا دي بوتغييتر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيبان.

السيد شيبان (*تكلم بالإنكليزية*): في عام 2023، تحققت الأمم المتحدة من 990 32 انتهاكا جسيما ضد الأطفال، وهو أعلى رقم سُجل على الإطلاق خلال الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وبزيادة 21 في المائة مقارنة بعام 2022 الذي وُصف سابقاً بأنه أسوأ عام على الإطلاق. ولا تعكس الأرقام النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة ولا الأضرار الجسدية والنفسية والاجتماعية الشديدة التي ألحقتها بحياة الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم. ولكن الأرقام تشير إلى اتجاهات وأنماط أكبر تؤثر على الأطفال حيث يُقتل ويُشوه المزيد من الأطفال؛ ويتعرض المزيد منهم للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي؛ وهناك مزيد من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وذلك كله بمعدلات كبيرة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث حالات وردت في تقرير الأمين العام (S/2024/384).

لا يزال الأطفال في إسرائيل ودولة فلسطين يتحملون معاناة تستعصي على الفهم، وخاصة في قطاع غزة الذي يصل فيه حجم الموت والدمار إلى مستويات صادمة. ففي عام 2023، تم التحقق

من مقتل أو تشويه 312 4 طفلا فلسطينيا و 70 طفلًا إسرائيليًا، وهو ما يمثل 37 في المائة من جميع حالات القتل والتشويه المُتحقق منها والمضمنة في التقرير. ووقعت معظم الإصابات بسبب الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ولكن لم يتم التحقق بعد من أكثر من 000 23 حالة قتل وتشويه للأطفال مبلغ عنها خلال عام 2023 بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على التنقل والمخاطر الكبيرة التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني في غزة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال جثث الآلاف من الأطفال المفقودين مدفونة تحت الأنقاض. ولا تشمل هذه الأرقام آلاف الانتهاكات التي أُبلغ عنها حتى الآن في عام 2024. وبعد حوالي تسعة أشهر من النزاع الرهيب، لا تزال اليونيسف والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني تكافح من أجل الوصول إلى الأطفال المحتاجين. ويرجع سبب ذلك إلى أننا لا نزال نواجه عقبات تحول دون النقل الآمن للمساعدات إلى غزة وفي جميع أنحائها وترتبط هذه العقبات ارتباطا مباشرا بتزايد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. وتحث اليونيسف أطراف النزاع على الامتثال لالتزاماتها بحماية الأطفال والتوصل فوراً إلى وقف كامل لإطلاق النار، كما دعا المجلس في قراريه 2712 (2023) و 2725 (2024).

وأنتقل الآن إلى السودان حيث أصبح البلد الآن بعد أكثر من عام من الحرب موطناً لأكبر أزمة نزوح للأطفال في العالم، مع ما يقدر بنحو 4,6 ملايين طفل نازح داخلياً وعبر الحدود وزيادة بنسبة 500 في المائة تقريباً في الانتهاكات الجسيمة. وتعرض عدد لا يحصى من الأطفال للعنف المروع. وقد تحققت الأمم المتحدة من مقتل وتشويه 244 1 طفلا على أيدي أطراف النزاع في عام 2023، كما أُبلغ عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ومستفحلة حتى الآن في عام 2024. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أفادت التقارير بمقتل أو تشويه ما لا يقل عن 55 طفلاً في هجوم في ود النورة في ولاية الجزيرة. والآن، يواجه الآلاف من الأطفال في الفاشر في دارفور اشتباكات يومية وقصفاً عشوائياً بينما لا تزال أجزاء من المدينة تحت الحصار. ووفقًا لتقارير موثوقة، قُتل أو شُوه أكثر من 400 طفل في الفاشر منذ بداية شهر أيار/مايو.

وفي الوقت نفسه، أدى احتدام النزاع في شرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أسوأ أزمة إنسانية في البلد منذ عام 2003، مما تسبب في نزوح 7 ملايين شخص. وفي عام 2023، تحققت الأمم المتحدة من 281 حادثة عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والزواج القسري والاستعباد الجنسي حيث ارتُكبت معظم الانتهاكات ضد الفتيات. ويتزايد استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الجماعات المسلحة. والتقيت خلال زيارتي الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بمراهقات هربن مع أشقائهن عندما تعرضت قراهن للهجوم، وهن الآن ربات أسرهن. وأتذكر فلورنس البالغة من العمر 16 عامًا التي فرت مع ثلاثة من أشقائها وشقيقاتها إلى غوما بعدما عانت من عنف رهيب. ومما يزيد الأمور سوءا أن النزاع في الشرق يشتد في ذات الوقت الذي بدأت فيه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المغادرة. وهناك بوادر حقيقية تنذر بإمكانية أن تتحول الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كارثة قريباً.

وهذه ليست سوى ثلاث حالات من أصل 26 حالة يغطيها تقرير الأمين العام. وقد عانى آلاف الأطفال الآخرين في بلدان مثل بوركينا فاسو وهايتي ومالي وميانمار وأوكرانيا واليمن من انتهاكات حقوقية جسيمة في عام 2023. ولا يزال ملايين آخرون في خطر.

لقد مضى على وجود الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح ما يقرب من ثلاثة عقود. ويُظهر تقرير هذا العام بوضوح أن أطراف النزاع لا تزال لا تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي على الرغم من توافق الآراء العالمي بخصوص ضرورة حماية الأطفال أثناء الحرب. ولا تحدث هذه الانتهاكات الجسيمة من تلقاء نفسها؛ بل تنتج عن خيارات وأفعال الجناة وأطراف النزاع من الدول وغير الدول.

إن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أداة فعالة للتخفيف من أثر النزاع على الأطفال. وقد شهد العام المنصرم أمثلة بارزة على ذلك. وكما أبرزت الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغييتر، أحرزت حكومة العراق تقدما بشأن خطة عملها وكذلك أوكرانيا بشأن خطتها

الخاصة بالمنع، في حين التزم الجيش الوطني السوري المعارض بخطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم.

والأهم من ذلك، وبدعم من بعثات الأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني، وفرت اليونيسف الحماية والدعم لإعادة إدماج ما يقرب من 000 11 طفل سبق أن جندتهم واستخدمتهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وتعرب اليونيسف عن تقديرها للدعم المالي المخصص للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح والمقدم من مجموعة من الدول منها النرويج وبلجيكا في أعقاب مؤتمر أوسلو المعني بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة في العام الماضي، والذي لولاه لما كان هذا العمل ممكناً.

تُبين هذه الأمثلة أن إحراز تقدم ملموس من الممكن، خاصة عندما تتوفر الإرادة على المستويين العسكري والسياسي والمشاركة البناءة والتعاون. ولكن بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الانتهاكات المتحقَّق منها، يتعين بذل المزيد من الجهود.

إن مجلس الأمن والمجتمع الدولي في وضع فريد يمكنهما من المساعدة. ونحثهما، باسم الأطفال في النزاعات، على اتخاذ أربعة إجراءات رئيسية.

أولاً، ندعو المجلس إلى إعادة تأكيد دعمه القوي للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ولآلية الرصد والإبلاغ وهيكل الأطفال والنزاع المسلح الأوسع نطاقاً. وتعد بيانات الأمم المتحدة القوية المعروضة على المجلس، والتي جرى التحقق منها بشكل مستقل والتي توفرها هذه الآلية، أداة أساسية لتنفيذ الولاية. ويُسترشَد بها في جميع أعمالنا من أجل تحقيق نتائج ملموسة للأطفال. ويجري هذا العمل في كثير من الأحيان في ظروف مقيدة تكتنفها مخاطر شخصية كبيرة.

ثانياً، نطلب إلى المجلس أن يعيد الالتزام بتحقيق توافق الآراء على ضرورة أن يكون الأطفال في مأمن من الأذى والعنف. وينبغي أن ينخرط أعضاء المجلس والمجتمع الدولي في تعزيز الجهود الدبلوماسية ومواصلتها لإنهاء النزاعات ومنع تصاعدها. والجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والسلام والتنمية كلها على استعداد لدعم العملية، ولكن لا يمكننا القيام بذلك بدون مشاركة المجلس. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من الإجراءات المجدية لتخفيف معاناة الأطفال في السودان.

وإضافة إلى ذلك، تقع المسؤولية أيضا على عاتق الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول التي تقدم الدعم المادي والمالي والدبلوماسي للأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وينبغي لها أن تكفل اتساق أي دعم تقدمه للأطراف مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن تستخدم نفوذها لضمان احترام الأطراف للقانون الدولي من أجل حماية حياة الأطفال ورفاههم.

ثالثاً، إننا نحتاج إلى دعم المجلس للدعوة من أجل توفير حيز إنساني يتيح للأمم المتحدة مواصلة العمل مع جميع أطراف النزاع على استحداث أدوات للمنع والحماية مثل خطط العمل ومن أجل إمكانية وصول الجهات العاملة في المجال الإنساني لمساعدة الأطفال وحمايتهم.

أخيراً، يجب توفير موارد كافية لا لتمويل آلية الرصد والإبلاغ وحدها، بل وأيضاً لتمويل الخدمات المتخصصة التي تركز على الأطفال الناجين من الانتهاكات الجسيمة، والدعوة لمنع هذه الانتهاكات ووضع حد لها. وهذا أمر ملح بشكل خاص في سياق انسحاب بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة. وأتذكر أنه عندما كنت أقود الاستجابات الخاصة بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح قبل 20 عاماً في سري لانكا والسودان، كانت لدينا الموارد اللازمة لا لتغطية آليات الرصد والإبلاغ فحسب، بل ولدعم إعادة إدماج الأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة والعمل على منع الانتهاكات الجسيمة.

ونؤكد لكم أن اليونيسف تقف على أهبة الاستعداد باعتبارها شريكا ثابتا في هذه الجهود. وآمل أن ينضم إلينا المجلس في إعلاء مصلحة الأطفال.

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شيبان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بان.

السيد بان (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف كبير لي أن تتاح لي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع المهم، ألا وهو الأطفال والنزاع المسلح.

قبل أن أبدأ، أود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، وآمل أن تكلل قيادتكم بنجاح كبير في كفالة السلام والأمن العالميين.

أتحدث اليوم هنا بصفتي نائب رئيس مجلس الحكماء، وهو مجموعة من القادة السابقين المستقلين أسسها نيلسون مانديلا وتعمل من أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان وكوكب مستدام. تكمن حماية أرواح الأبرياء في صميم جميع مساعي مجلس الحكماء. إن الأطفال في النزاع المسلح هم أكثر الضحايا براءةً على الإطلاق، وتشكل حمايتهم من الأذى والاستغلال واجباً أخلاقياً عالمياً.

وأشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام وبالتقرير (S/2024/384) الذي قدمته اليوم، والذي يصف مدى حدة مشكلة الأطفال والنزاع المسلح طوال عام 2023.

وينبغي أن يكون من العار على كل دولة ممثلة هنا اليوم أن يستمر الأطفال الأبرياء في دفع هذا الثمن الباهظ في النزاعات المتعددة التي تدور في مختلف أنحاء عالمنا. إنني أشعر بالصدمة والغضب لأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال زادت بنسبة 21 في المائة عام 2023، مع زيادة بنسبة 35 في المائة في قتل الأطفال وتشويههم في الفترة نفسها. ويدل ذلك على استمرار مرتكبي هذه الانتهاكات، سواء من القوات الحكومية أو الجهات المسلحة من غير الدول، في تجاهل القانون الدولي بشكل صارخ، كما يدل على شعور بالإفلات من العقاب وبأنهم لن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحققت الأمم المتحدة من أكثر من 8 000 حالة انتهاك جسيم ضد 4 247 من الأطفال الفلسطينيين و 113 من الأطفال الإسرائيليين في عام 2023، مما يعكس النطاق المروع والتكلفة البشرية للنزاع الحالي.

يجب ألا يفلت من العقاب من يرتكبون جرائم ضد الأطفال في أي مكان من العالم، سواء من الدول أو الجماعات المسلحة في النظم الاستبدادية أو الديمقراطية. وهذه الفروق لا تعني شيئا بالنسبة لآباء الأطفال القتلي وأمهاتهم، وينبغي ألا تعني شيئا لدى المؤسسات المكلفة بالحفاظ على العدالة الدولية.

فالإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام غنية عن البيان. ولكنني أعلم من تجربتي الخاصة أن الصدمة التي يعاني منها الأطفال في النزاع المسلح لا يمكن تصويرها بالأرقام وحدها. فعندما كنت صبيا صغيرا خلال الحرب الكورية في أوائل خمسينيات القرن العشرين، عانيت من الصدمة والنزوح المؤلم بالفرار من منزلي أثناء النزاع، والموت والدمار في كل مكان من حولي. وظلت المعاناة الإنسانية التي شهدتها وأنا صبي صغير أهرب من قريتي المحترقة مع والدي تطاردني لأيام وسنوات تالية.

ينبغي ألا يتحمل أي طفل ما عانيته في طفولتي، وما لا يزال يعاني منه اليوم أولاد وبنات آخرون لا يحصى عددهم، من غزة وإسرائيل إلى أوكرانيا والسودان وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وغيرها من النزاعات العديدة التي لا تحظى باهتمام صانعي السياسات أو وسائط الإعلام في العالم.

لقد كتبت السيدة غراسا ماشيل، المناضلة السابقة في سبيل الحرية ووزيرة التعليم السابقة في موزامبيق، التي تشغل اليوم منصب نائبة لرئيس مجلس الحكماء، أحد التقارير البارزة عن الأطفال والنزاع المسلح قبل 28 عاماً (انظر A/51/306). ولا تزال النتائج التي توصلت إليها صالحة اليوم كما كانت عندما قدمتها لأول مرة إلى الجمعية العامة في عام 1996. لقد قالت:

”ينجذب المزيد من بقاع العالم لدوامة من الخواء الأخلاقي الموحش. إنه خواء مجرد من أبسط القيم الإنسانية؛ خواء يُذبح فيه الأطفال ويُشوهون ويُعتدى عليهم... ويعرضون لأفظع درجات الوحشية“.

إن حالة اليوم انعكاس دامغ لفشل الإرادة السياسية الجماعية خلال العقود الثلاثة الماضية في معالجة هذه القضية. لكن تقرير غراسا ماشيل القوي أدى إلى تغييرات، ليس أقلها إنشاء ولاية الممثل

الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، مسؤولية حماية ودعم هذه الولاية لصالح الأطفال في جميع أنحاء العالم. أما على المستوى القطري، فإلى جانب أعمال الرصد والإبلاغ الأساسية، تشمل الولاية العمل مع أطراف النزاع بشأن الخطوات التي يتعين عليها اتخاذها لإنهاء الانتهاكات وضمان حماية الأطفال.

إن تحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، كما يفعل التقرير من خلال تجميع قائمته السنوية، هو الخطوة الأولى نحو المشاركة البناءة والعمل والمساءلة. وفي هذا الصدد، يُعتبر إدراج القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة في القائمة خطوة مهمة من حيث السعي إلى تحقيق المساءلة.

وحيثما يتم تقليص بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، يجب أن يكون هناك التزام بتوفير الموارد الكافية حتى يتسنى لها مواصلة عملها الحيوي.

فالهجمات على الأماكن التي من المفترض أن توفر الرعاية والحماية للأطفال، مثل المدارس والمستشفيات، هي نمط متزايد في العديد من أماكن النزاع، بما في ذلك غزة وأوكرانيا وميانمار والسودان.

وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤيد وتنفذ الالتزامات الواردة في إعلان المدارس الآمنة، الذي حظي حتى الآن بدعم 120 بلدا. وتشكل جميع الهجمات على الأطفال في النزاعات المسلحة انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، إلا أن أكثرها لا إنسانية هي تلك التي تنطوي على عنف جنسي. وبصفتي شخصًا دافع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين طوال حياتي، وخاصة أثناء عملي كأمين عام للأمم المتحدة، فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف الجنسي ضد الفتيات في النزاعات في جميع أنحاء العالم. هذه الانتهاكات لها عواقب وخيمة، لا على الناجين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية فحسب، ولكن أيضًا على الأطفال الذين ولدوا نتيجة العنف الجنسي والذين يستحقون اعترافا ودعمًا خاصًا. وكما يقول زميلي عضو مجلس الحكماء والحائز على جائزة نوبل السيد دينيس موكويغي عن حق، "للناجيات من العنف الجنسي الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض وضمانات عدم التكرار". ومثلما للناجين وأطفالهم حقوق، فإن أعضاء المجلس عليهم مسؤوليات – لكفالة احترام تلك الحقوق ومحاسبة الجناة.

أود أن أختتم كلمتي بالحديث بصراحة عن هيكل السلام والأمن، وفي صميمها مجلس الأمن. فالنظام غير فعال بشكل واضح، ويخفق في أداء مهمته الأساسية – الحفاظ على السلام والأمن وحماية أرواح الأبرياء. وقد وصل المجلس إلى طريق مسدود بشأن نزاعات اليوم، حيث يسيء بعض الأعضاء الدائمين استخدام حق النقض الممنوح لهم في عام 1945. تحتدم النزاعات الكبرى بلا هوادة بسبب غياب الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لحلها.

سيستضيف الأمين العام في أيلول/سبتمبر من هذا العام مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويجري أخيراً دراسة إصلاحات محددة لمجلس الأمن في المفاوضات الحكومية الدولية. يجب إيجاد صيغة لإصلاح المجلس تحقق التوازن بين زيادة التمثيل والفعالية. إنني أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء الدائمين في المجلس، إلى اغتنام هذه الفرصة لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمناً لأطفال العالم. يجب وضع حد لإفلات منتهكي حقوقهم الأساسية من العقاب. سيحكم التاريخ على جهودكم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لمقدم إحاطة من الأطفال.

مقدم إحاطة من الأطفال (*تحدث باللغة السواحيلية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتحكلم اليوم.

عندما ولدت، قبل 16 عامًا، كانت هناك بالفعل نزاعات مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنها دوما الحالة ذاتها، وتزداد سوءاً من يوم إلى آخر، وتزداد صعوبة بالنسبة لأولئك الذين هم أكبر ضحايا النزاع – الأطفال. إنني مثال على ذلك. لقد أُجبرت على الانضمام إلى مجموعة مسلحة أثناء ذهابي إلى المدرسة. وقد حان

الوقت لكي يحتشد العالم بأسره وراء جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتخذ تدابير أكثر صرامة لوضع حد لجميع النزاعات المسلحة والمخاطر التي تواجه الأطفال، حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم كاملة، بما في ذلك التعليم المدرسي.

قبل شهرين، وخلال الهجمات المسلحة على قريتين من القرى المجاورة لنا، استهدف الأطفال بغرض اختطافهم وأجبروا على الانضمام إلى الجماعات المسلحة، بينما اختطف آخرون لتمكين الجماعات المسلحة من طلب فدية من أسرهم. وقد أدى ذلك إلى قتل العديد من الأطفال الذين لا تملك عائلاتهم الموارد لدفع الفدى المطلوبة. ويتعرض أطفال آخرون للاغتصاب، وخاصة الفتيات، وكأن ذلك لا يكفي، تتعرض المدارس والمستشفيات للهجوم أثناء النزاعات المسلحة وتستخدمها الجهات المسلحة كقواعد عسكرية، وتستخدم المقاعد والمكاتب كحطب وتستخدم الفصول الدراسية الأخرى كمراحيض.

إن رسالتي هي أن أرى تعزيز الحماية والأمن في جميع المناطق، لا سيما تلك التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، بحيث تكون المدارس والمستشفيات آمنة، وأن يتم وضع حد لاستخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، وأن يتم إطلاق سراح جميع الأطفال المجندين في الجماعات المسلحة حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم مرة أخرى.

سأروي لكم كيف تأثرت حياتي سلباً بالنزاع المسلح. اعتدت الاستيقاظ مبكراً كل يوم للذهاب إلى العمل وغالبًا ما كنت أذهب مع من يقومون بالحصاد لجمع المحاصيل الزراعية من الحقول، حيث كنت أتقاضى 000 2 فرنك كونغولي، أي ما يعادل دولاراً واحدًا في ذلك الوقت، حتى يكون لدينا ما نأكله في المنزل. كان عمري 11 عاماً في ذلك الوقت.

في ذلك الوقت، سمعت عن اختطاف الجماعات المسلحة للصبية واقتيادهم إلى الأدغال. كنت أسير وأنا قلق، خوفًا من أن يحدث لي نفس الشيء في يوم من الأيام – لم يكن لدى والديّ أي وسيلة لمساعدتي على مغادرة القرية والانتقال إلى مكان أكثر أمانًا.

ذات يوم من الأيام، وأنا في طريقي إلى المدرسة، في فترة ما بعد الظهر، وهو الوقت الذي كنت أحضر فيه الدروس، خرجت علينا – كنا ثلاثة أنا وفتاة وصبيان – مجموعة من الرجال المسلحين من الدغل. توقفوا أمامنا فجأة. كنا خائفين ومرعوبين، واعتقدنا فورا أننا سنموت ولكن بفضل من الرب لم نقتل. كنا نرتجف ونبكي ونتوسل إليهم أن يسمحوا لنا بالعودة إلى منازلنا وعائلاتنا، لكنهم لم يأبهوا بنا. ثم بدأوا بضربنا واحتجزونا أسرى في الأدغال. كنا تحت حراسة مشددة، وصدرت الأوامر بقتل أي شخص يحاول الفرار. أُجبرت على ترك المدرسة والانضمام إلى صفوف الجماعة المسلحة. في الأدغال، علاوة على إلزامنا بالتدريبات على استخدام الأسلحة، التي استمرت لمدة ثلاثة أشهر، أستُخدمنا لحمل الأغذية التي تنهبها الجماعات المسلحة من حقول الناس، وأُحرقت حقائبنا المدرسية. واختُطفت الفتيات أيضا. وزُوج بعضهن للقادة، بينما سَبَى أخريات جنود آخرون. أثناء القتال، انتهى الأمر بالعديد منهم إلى القتل على يد العدو، وقُتل آخرون على يد جماعاتهم ذاتها خوفًا من أن يكشفوا أسرارهم إذا ما قبض عليهم الجيش.

لم تكن الحياة وردية، لأن ما كنا نأكله في الغالب هو المنيهوت المجفف، الذي لم يكن جيدًا، كما كنت أخاف من الحيوانات البرية في الأدغال، خاصة عندما كنا نخرج ليلًا لنسرق المنيهوت والبطاطا الحلوة من الحقول. كما كنا نجبر على قطع الطريق وسرقة المركبات. وذات يوم من الأيام، بعد ثلاث سنوات من تلك الحياة الصعبة جدًا في الأدغال، دون أمل في رؤية والديّ أو إخوتي الصغار مرة أخرى، هربت عندما أرسلنا الجنود كالعادة للبحث عن شيء ما تأكله الجماعة. لكنني وقعت في قبضة الجيش. اعتُقلت وأُرسلت إلى سجن عسكري، لأنني كنت أرتدي ملابس عسكرية. أُطلق سراحي بعد بضعة أيام ثم تلقيت الدعم لإعادة اندماجي الاجتماعي والتعليمي. بعد فترة من الزمن، حصلت على شهادة تسريح من برنامج حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسريح الأطفال، من أجل حمايتي في المجتمع، لأن بعض الناس كانوا يشيرون إليّ بأصابع الاتهام لارتباطي بالجماعة المسلحة، على الرغم من أنني عدت بالفعل إلى الحياة المدنية. والآن بعد أن

عدت إلى المدرسة، أعمل مع زملائي في برلمان الأطفال على تعزيز الوعي في المجتمعات المحلية لضمان احترام حقوق الطفل.

وأود أن أحث أعضاء مجلس الأمن على العمل معاً لتقديم المساعدة للأطفال المتضررين من النزاعات. وسيساعد ذلك في حماية الأطفال وتمكنيهم من الحصول على التعليم والرعاية الصحية وحمايتهم من العنف في البيئات التي تُنتهك فيها حقوق الأطفال، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وأطلب من الجميع تبني قضية الدفاع عن حقوق الطفل على الصعيد الدولي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالعديد من الأطفال يوجدون خارج فصول المدارس نتيجة للأزمات التي لا تنتهي، والعائلات النازحة لا تستطيع إرسال أطفالها إلى المدرسة أو تلبية احتياجاتهم الأخرى. إن التعليم ينقذ الأطفال من الانضمام إلى الجماعات المسلحة والقيام بالأعمال الشاقة الأخرى، إلا إذا كانوا مجبرين على ذلك. وعند كبر الأطفال الذين درسوا في المدرسة يدركون أهمية أن يحصل أبناؤهم أيضا على التعليم. وفي الأجل الطويل، حصولهم على التعليم يمكن أن يمنحهم فرصة لتولي أدوار قيادية في بلدهم. ولا يزال العديد من الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى أن يساعدهم العالم، مثلما ساعدتهم أنا، من أجل حمايتهم وبقائهم على قيد الحياة خلال هذه الأوقات من النزاع المسلح. ولن أتمنى أبدا لأي طفل أن يقاسي ما قاسيته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الطفل على إحاطته .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام غامبا دي بوتغييتر والأمين العام السابق بان كي مون ونائب المدير التنفيذي شيبان على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الطفل الذي قدم إحاطة عما قاساه.

تشعر مالطة بقلق عميق إزاء استمرار تصاعد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وكما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2024/384)، فإن أعداد الأطفال الذين قُتلوا وشُوهوا وتعرضوا لانتهاكات أخرى في جميع أنحاء العالم قد بلغت مستويات غير مسبوقة. وأدى استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان إلى ارتفاع خطير في عدد الانتهاكات الجسيمة. كما أن الزيادة المستمرة في الحوادث المتعلقة بمنع وصول المساعدات الإنسانية أمر مثير للانزعاج. وعلى نحو ما وُضح في جلسة الإحاطة التي عقدت خلال رئاسة مالطة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9594)، فإن هذا المنع غالباً ما يزيد من تعرض الأطفال لانتهاكات أخرى لحقوقهم. وتدعو مالطة جميع الأطراف إلى السماح بوصول وتيسير المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين دون عوائق وبشكل آمن وفي الوقت المناسب. ونتطلع إلى صياغة مذكرة توجيهية من قبل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بشأن رصد هذه الانتهاكات.

ونبقى ملتزمين تماماً بالعمل الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وبصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فإننا نؤكد على أهمية ضمان استمرار الموضوعية والحياد والشفافية في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. والقائمة المرفقة التي تتضمن أسماء الجناة أداة حاسمة لإنهاء الانتهاكات وحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ومن المهم تطبيق نفس مستويات التدقيق على جميع الأطراف في جميع الحالات. ولذلك، ترحب مالطة بالتقرير الأخير وتود أن تؤكد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها ويجب احترام القانون الدولي من قبل جميع أطراف النزاع.

وتعرب مالطة عن قلقها البالغ إذ بلغ نطاق الانتهاكات ضد الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة نطاقاً غير مسبوق، بما في ذلك خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفي عمليات التصعيد اللاحقة في غزة والضفة الغربية المحتلة. والتقارير الواردة عن الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدام الأسلحة

المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان واختطاف الأطفال واحتجازهم وإساءة معاملتهم تقارير تبعث على القلق. وفي السودان، أدت الزيادة في عمليات القتل والتشويه، في أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع، وفي التجنيد، فضلاً عن استمرار عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، إلى حالة لا تُطاق. ولا بد على وجه الاستعجال من اتخاذ تدابير تخفيفية لمعالجة تلك الانتهاكات. كما نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الأوضاع في العديد من النزاعات الأخرى، بما في ذلك في هايتي وميانمار والصومال وأوكرانيا. وفي أوكرانيا، نحث الاتحاد الروسي على تحسين تدابير الوقاية ووضع خطة عمل مشتركة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويشير تقرير الأمين العام إلى 26 حالة من حالات النزاع، بعضها طويل الأمد. وترحب مالطة باستمرار عمل بعض أطراف النزاعات مع الأمم المتحدة، وتحث جميع الأطراف الأخرى على المشاركة الفورية ووضع تدابير لحماية الأطفال بشكل أفضل.

كما أن تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة يتشكل أيضًا من خلال المعايير الجنسانية، مع اختلاف المخاطر بالنسبة للفتيات عنها بالنسبة للفتيان. نحن ندعو إلى تحليل جنساني أفضل لتعزيز النهج التي تركز على الناجين من أجل تحسين حماية الطفل المراعية للاعتبارات الجنسانية. ونود أن ننغتنم هذه الفرصة لتذكير الدول الأعضاء بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية المدنيين من الأذى، وخاصة الأطفال. وندعو الدول إلى تأييد مبادئ والتزامات باريس، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر، والإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

كما يساورنا القلق إزاء فقدان القدرة على حماية الأطفال أثناء انسحاب بعثات حفظ السلام. ويؤثر انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من كيفو الجنوبية تأثيراً سلبياً على قدرة مستشاري حماية الطفل على الرصد والإبلاغ والقيام بأنشطة التوعية. ويجب على المجلس أن يواصل النظر في تأثير عمليات الانسحاب على القدرة على حماية الطفل، وضمان توفر الموارد الكافية والسعي لضمان عدم ذهاب المكاسب سدى والتي تحققت على مر السنين خلال الفترات الانتقالية.

وفي الختام، تحث مالطة على مواصلة دعم ولاية الأطفال والنزاع المسلح وآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. وستواصل مالطة إعطاء الأولوية لحماية الأطفال والعمل مع أعضاء المجلس لتحقيق المزيد من التقدم في الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيس مجلس الحكماء، والسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغييتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، والسيد تيد شيبان، نائب المديرة التنفيذية لليونيسيف، على إحاطاتهم الواقعية. كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى الطفل الذي شارك قصته بشجاعة.

إن كيفية تعاملنا مع الفئات الأضعف بيننا، ومنها الأطفال، مقياس جيد لإنسانية العالم. لذلك فإن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلحة لعام 2023 (S/2024/384) يبعث على القلق الشديد. لقد حُرم عشرات الآلاف من الأطفال من حياتهم وطفولتهم وفرصهم في مستقبل مثمر بسبب النزاعات المسلحة. وبلغ العنف ضد الأطفال مستويات قصوى. وقد حدثت زيادة بنسبة 21 في المائة في الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك ضد الفتيات، مع وجود أعداد كبيرة من حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، وزيادة بنسبة 35 في المائة في حالات قتل وتشويه الأطفال، وهو ما يروي قصة تقشعر لها الأبدان عن عدم الامتثال للالتزامات القانونية الدولية وانعدام الإنسانية. وسواء في غزة، أو بوركينا فاسو، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو ميانمار، أو السودان، أو سورية، أو أوكرانيا، أو غيرها من الأماكن، يتحمل الأطفال وطأة الأفعال القاسية أو التي تنطوي على الإهمال من قبل البالغين المشاركين في النزاعات المسلحة. لقد غفلت أطراف النزاعات المختلفة تمامًا عن حقيقة أن حماية الأطفال يجب أن تكون دائمًا الاعتبار الأول بالنسبة لهم. لا يوجد مجد في قتل الأطفال أو تشويههم أو انتهاكهم ولا يوجد هدف يبرر مثل هذه الانتهاكات.

وأرى لزاماً عليّ أن أسلط الضوء على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث حدثت زيادة غير مسبوقة بنسبة 155 في المائة في حجم وكثافة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد أكثر من 100 طفل في إسرائيل وأكثر من 000 4 طفل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما ورد في الفقرة 8 من تقرير الأمين العام، فإن ذلك يشكل "استخفافا سافرا بالقانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان". ويساور غيانا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن ما يصل إلى 000 21 طفل في غزة في عداد المفقودين وكثيرون تحت الأنقاض أو محتجزون أو مدفونون في قبور بدون علامات أو منفصلون عن عائلاتهم. ماذا فعلوا ليستحقوا ذلك؟ ما الضرر الذي كان يمكن أن يلحقوه بالسلطة القائمة بالاحتلال؟ لقد فقدنا الآلاف منهم إلى الأبد، ولكن لا يجب أن يكون هذا مصير من تركوا، وإن كانوا في منطقة حرب ومصابين بصدمة نفسية. وتكرر غيانا دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار، وهو السبيل الوحيد لإنهاء المذبحة والحرب وحماية أطفال فلسطين وإسرائيل.

وبالانتقال إلى مجالات التركيز الثلاثة التي تركز عليها مناقشة اليوم، وفقًا للتقرير، فقد استمرت حالات منع إيصال المساعدات الإنسانية بمستويات مفزعة. يتزايد عدد الأطفال في حالات النزاع الذين يعيشون بدون غذاء ودواء ويتعرضون لخطر الموت من الجوع والمرض. ويتفاقم ذلك بسبب عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم. ولحالات منع إيصال المساعدات الإنسانية لمدة طويلة آثار طويلة الأجل على الأطفال، حيث تؤثر على نموهم ونمائهم وتزيد من تعرضهم لانتهاكات وتجاوزات أخرى، بما في ذلك التجنيد والاستخدام والاختطاف والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى. يجب على أطراف النزاعات ضمان مرور الإغاثة الإنسانية بدون عوائق. إنه التزام قانوني دولي، وليس ورقة مساومة سياسية. كما أننا نشعر بقلق شديد إزاء تزايد الهجمات على المدارس والمستشفيات وزيادة استخدامها العسكري، في انتهاك مباشر للقانون الدولي الإنساني. ففي السودان على سبيل المثال، أدى ارتفاع عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات، إلى جانب الهجمات على الأفراد المشمولين بالحماية، إلى انهيار النظام الصحي وتعطيل نظم التعليم على نطاق واسع.

وإذ نجتاز هذه الأوقات العصيبة، يجب على مجلس الأمن استخدام جميع الأدوات المتاحة له لحماية الأطفال من هذه الانتهاكات الجسيمة. يجب أن يواصل المجلس إعطاء الأولوية لإدراج أحكام وقدرات حماية الطفل في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وإذ من المقررأن تشهد العديد من هذه البعثات عمليات انتقال في الأشهر المقبلة، سيكون من الضروري التركيز على ضمان استمرارية برامج حماية الطفل حيثما يتعلق الأمر بأفرقة الأمم المتحدة القطرية والسلطات الوطنية على حد سواء. يجب دعم هذه الجهود ما يكفي من الأفراد والموارد.

ومما لا شك فيه أن الإفلات من العقاب وعدم محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يساهمان في زيادة الانتهاكات الجسيمة. يجب محاسبة الجناة. ويجب على المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية زيادة جهودها في هذا الصدد. يجب إجراء تحقيقات وافية في الوقت المناسب تليها ملاحقات قضائية. يمكن للمجلس أيضًا التصرف من خلال فرض الجزاءات المناسبة. هذه هي الطريقة الوحيدة لردع الانتهاكات الجسيمة المستمرة. لا يزال رصد الأمم المتحدة للانتهاكات الجسيمة والتحقق منها أمراً بالغ الأهمية لتوجيه جهود الاستجابة والمنع. وما فتئت استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تعزز المساءلة وتشجع أطراف النزاع على اتخاذ إجراءات محددة لمنع الانتهاكات ضد الأطفال ووضع حد لها. وتشيد غيانا بالممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر وفريقها واليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية المعنية لجهودهم التي لا تعرف الكلل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتقديم الدعم المنقذ للحياة لهم.

وفي الختام، وكما ذكّرتنا الممثلة الخاص غامبا دي بوتغيير، يجب أن نحمي أطفالنا عندما نفشل في تحقيق السلام لهم. لذلك ندعو جميع أطراف النزاعات إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما

نحث الأطراف في النزاعات المدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام على المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة والممثلة الخاصة لوضع وتنفيذ خطط عمل والتزامات أخرى لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأخيراً، تؤكد غيانا مجددًا أن الحلول السلمية للنزاعات ومنع نشوبها يظلان أفضل السبل لحماية الأطفال.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في المناقشة.

الأطفال هم إحدى الفئات الأضعف بين السكان أثناء النزاع. لقد انقضت خمسة وعشرون سنة منذ اعتماد القرار 1261 (1999)، الذي أنشأ مجموعة أدوات مجلس الأمن لمنع الانتهاكات ضد الأطفال ووضع حد لها. ومع ذلك، يسجل تقرير الأمين العام هذا العام زيادة بنسبة 35 في المائة في أعداد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا. إن سبب هذه الزيادة المفاجئة واضح للجميع، وهو العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة حيث يشكل النساء والأطفال ثلثي الضحايا. ولاحظنا ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة بحق الأطفال على نطاق مروّع في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. والحالة في غزة هي التحدي الرئيسي الذي يواجههالمجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بحماية الطفل.

ونعرب عن حزننا على أطفال إسرائيل الذين ماتوا أو أصيبوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وما من مبرر للعنف الذي تعرضوا له. ولكن هؤلاء الضحايا ليسوا مبررا لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني في غزة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، يُقتل ويُشوه عشرات الأطفال يوميًا في غزة. ووفقا للبيانات الأولية وحدها، قُتل بالفعل أكثر من 13 000 طفل. ويُحاصر عدة آلاف تحت أنقاض المباني المدمرة. وتيتم أكثر من 20 000 طفل. ويستمر العثور على جثث القاصرين في مقابر جماعية في جميع أنحاء قطاع غزة.

ولا يُقتل الأطفال بسبب الهجمات الصاروخية الإسرائيلية على الأحياء السكنية والمدارس والمستشفيات والمساجد ومخيمات اللاجئين ومنشآت الأمم المتحدة التي يلجأون إليها عبثاً فحسب، بل يموتون أيضاً من الجوع والجفاف والمرض. وما فتئ الآلاف من العاملين في المجال الإنساني يعرضون حياتهم لخطر كبير في محاولة إنقاذ أطفال غزة والتخفيف من معاناتهم.

وتشتد حاجة أكثر من 50 000 طفل إلى المساعدة بسبب سوء التغذية الحاد. ومع ذلك، فإنهم غير قادرين على الحصول على المساعدة التي يحتاجونها لأن إسرائيل منعت فعليًا وصول المساعدات الإنسانية، مما يحرم سكان غزة من آخر أمل لهم في البقاء على قيد الحياة. ودُمر التعليم والرعاية الصحية في القطاع. وحُرم الأطفال الذين وُلدوا وترعرعوا في ظل الاحتلال حتى من الأمل في المستقبل.

والوضع ليس أفضل حالاً في الضفة الغربية حيث سُجلت زيادة حادة في الانتهاكات، بما في ذلك قتل القصر وتشويههم واعتقالهم التعسفي وتعرضهم للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، في السجون الإسرائيلية.

إن عدد الانتهاكات المذكورة في التقرير – أكثر من 8 000 – صادم. وتفوق الحالات التي جرى التحقق منها وحدها بكثير المؤشرات في حالات النزاع الأخرى. ولكن الأفظع هو الانتهاكات التي لم يُتحقق منها بعد والبالغ عددها 23 000 انتهاك. ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة ستحشد كل جهودها ومواردها لرسم الصورة الكاملة لما يحدث وأن جميع الجناة سيخضعون للمساءلة. ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يصبح مسألة شرف للأمم المتحدة والأمين العام. وسيقوم الاتحاد الروسي، شأنه شأن المجتمع الدولي بأسره، بالتدقيق في هذا العمل عن كثب. ومع ذلك، فإن الأولوية الرئيسية هي التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولن يساعد على تجنب وقوع ضحايا جدد وضمان إيصال المساعدات الإنسانية سوى الوقف الفوري لإطلاق النار.

ويشكل توريد الأسلحة الغربية أحد أخطر العوامل المسببة في اندلاع النزاعات وانتشارها، وبالتالي في وقوع ضحايا في صفوف السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويعلم الجميع أن عدداً من الأسلحة التي يوفرها الغرب لا يمكن استخدامها دون الحصول على المساعدة المناسبة، بما في ذلك من حيث الاستهداف والتوجيه. ونتحدث عن أوكرانيا حيث تُستخدم الأسلحة التي يوفرها الغرب، وبالأساس الولايات

المتحدة الأمريكية، ضد المدنيين في المقام الأول، بما في ذلك الأطفال في المناطق الروسية.

وقبل بضعة أيام فقط، في 23 حزيران/يونيه، ارتكب نظام كييف جريمة إرهابية وحشية أخرى ضد المدنيين في سيفاستوبول. وهاجمت القوات المسلحة الأوكرانية شاطئًا بلديًا في سيفاستوبول حيث قُتل خمسة أشخاص، من بينهم طفلان، أحدهما طفل صغير يبلغ من العمر سنتين. وقد وصل العدد الإجمالي للضحايا حتى الآن إلى 151 ضحية، من بينهم 27 طفلاً، العديد منهم في حالة خطيرة. واستُخدمت أنظمة الصواريخ التكتيكية التابعة للجيش الأمريكي المزودة بالذخائر العنقودية لتنفيذ عمليات القتل تلك.

وعلاوة على ذلك، ذكر مستشار رئيس مكتب زيلينسكي، ميخائيلو بودولياك، أنه لا توجد بل لا يمكن أن توجد "أي شواطئ ومناطق سياحية" في شبه جزيرة القرم. ويبدو أنه ينظر إلى شبه جزيرة القرم كمعسكر للجيش. وبالتالي، تعترف كييف بأنها تستهدف عمدًا الأعيان المدنية، بما في ذلك تلك التي يوجد فيها الأطفال. ولكننا لم نسمع أي إدانة لهذا الهجوم من الأمم المتحدة.

إنها ليست المرة الأولى التي تُستخدم فيها الأسلحة الغربية للتسبب في موت ومعاناة الأطفال الأوكرانيين والروس على حد سواء. بيد أنها، على غرار الجزء الأكبر من الانتهاكات التي ترتكبها القوات والوحدات المسلحة الأوكرانية ضد الأطفال، لا تَظهر على النحو الواجب في تقرير الأمين العام (S/2024/384). ويغض التقرير الطرف فعليا عن استمرار أوكرانيا في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة للقانون الدولي الإنساني التي يعود تاريخها إلى عام 2014.

ويتبع نظام كييف أساليب القصف اليومي للأحياء الآمنة والمرافق الحيوية والبنية التحتية المدنية. وتُنفذ الهجمات على الأعيان المدنية في المناطق الروسية باستخدام طائرات غير مأهولة وطائرات مسيرة انتحارية وراجمات الصواريخ. وتتمثل العلامة المميزة للتشكيلات الأوكرانية في شن هجمات تستهدف سيارات الركاب التي تقل المدنيين، بما في ذلك الأطفال. وتستهدف الجماعات المسلحة التي يسيطر عليها نظام كييف عمدا الأعيان المدنية، بما في ذلك المدارس ورياض الأطفال والمرافق الطبية. وتتحمل القوات المسلحة الأوكرانية المسؤولية عن مقتل 192 طفلا وتشويه 554 طفلا في أراضي الاتحاد الروسي خلال الفترة من شباط/فبراير 2022 إلى نيسان/أبريل 2024 وحدها. كما أنها تتحمل المسؤولية عن مقتل 129 طفلاً وتشويه 503 أطفال في إقليم دونباس في الفترة من 2014 إلى 2022.

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك. في 30 كانون الأول/ديسمبر 2023، قصفت أوكرانيا احتفالاً بعيد الميلاد في بيلغورود حيث كانت توجد شجرة عيد الميلاد وحلبة تزلج. ولقي خمسة أطفال حتفهم. وفي 15 شباط/فبراير من هذا العام، قُتلت طفلة تبلغ من العمر سنة واحدة أثناء قصف أوكراني لملعب مدرسة. وفي 20 تموز/يوليه، أصيب طفل بشظايا قذيفة قاتلة أثناء هجوم بطائرة أوكرانية مسيرة في شبه جزيرة القرم. وفي عام 2023 وحده، دمرت القوات المسلحة الأوكرانية أكثر من 000 1 مؤسسة طبية وتعليمية في الاتحاد الروسي أو ألحقت أضرارا بها. ومنذ شباط/فبراير 2022، نفذت القوات الأوكرانية أكثر من 625 1 هجوما على أعيان البنية التحتية المدنية في 28 منطقة في الاتحاد الروسي وأسفرت 10 هجمات منها عن وقوع إصابات في صفوف القصّر.

وأبلغت السلطات الروسية عن جميع الجرائم التي ارتكبها نظام كييف وسجلتها. ويتواصل عمل اللجنة البرلمانية المعنية بالتحقيق في الجرائم التي يرتكبها نظام كييف ضد القُصّر. ويوجد على الموقع الإلكتروني لمجلس الاتحاد الروسي تقرير اللجنة لعام 2023 عن الجرائم التي ارتكبتها كييف ضد الأطفال. ولكن تقرير الأمين العام لا يعكس تلك الأرقام والمواضيع. ومن الواضح أن الأطفال الروس لا يحظون باهتمام الأمم المتحدة ولا يحتاجون إلى حمايتها.

ونود هنا أن نلفت الانتباه إلى أحد أخطر الاختلالات في عمل آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية الطفل، ألا وهو التسييس. التسييس هو التفسير الوحيد لغياب القوات المسلحة الأوكرانية عن قائمة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات ضد الأطفال الواردة في مرفق التقرير. هل

تسمح حقًا الخطة المشتركة مع الأمم المتحدة لمنع الانتهاكات لكييف بقتل الأطفال الروس وتشويههم؟

التسييس هو التفسير الوحيد لوجود القوات المسلحة الروسية في تلك القائمة. ومن المهم هنا التأكيد على أن أرقام الانتهاكات المنسوبة إلى روسيا في التقرير لم يُتحقق منها على نحو مستقل. ومصدر هذه الأرقام هو البعثة المعروفة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كييف التي تخضع لسيطرة السلطات الأوكرانية وتتلقى البيانات منها. ولا يمكن لروسيا أن تصل إلى تفاصيل تلك المعلومات لأغراض التحقق. ولم نُزوَّد بتلك التفاصيل. ومع ذلك، لوحظ وجود اتجاه إيجابي حتى وفقًا لتلك البيانات التي لم يُتحقق منها على الرغم من أن هذا الاتجاه لم يؤدِّ، للأسف، إلى حذف القوات المسلحة الروسية من تلك القائمة.

وفي المقابل، تلتزم روسيا بحماية الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك أثناء العملية العسكرية الخاصة. ونتخذ جميع التدابير المنهجية لتحقيق هذه الغاية. وطوال هذا الوقت، أظهرنا انفتاحنا على التعاون مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وتحديدا مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

في الختام، نود أن نشير إلى أن التهديد الرئيسي للأطفال لا يزال ينبع من الجماعات الإرهابية والمتطرفة المنخرطة في النزاعات المسلحة. وتتمثل أساليبها المفضلة في تجنيد الأطفال وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي واستخدام الأطفال دروعا بشرية وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. الوضع الأكثر صعوبة من حيث التهديد الإرهابي هو في منطقة الصحراء والساحل، وتحديداً في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان وسورية. في ميانمار، تواصل الجماعات المسلحة، مثل ما يسمى بقوات الدفاع الشعبي، أساليبها بمهاجمة المدارس وقتل عائلات بأكملها بوحشية مع أطفالها. وفي الوقت نفسه، يتم تجاهل المعلومات التي تقدمها حكومة ميانمار.

في سورية، في المناطق التي لا تخضع لسيطرة دمشق – في إدلب وشمال شرق البلد – اختطفت الميليشيات الكردية أكثر من 50 طفلاً سورياً لتجنيدهم منذ بداية العام. ومنذ سنوات، لم يتم حل الحالة الكارثية في مخيمي الهول والروج للنازحين داخلياً، حيث يتم احتجاز 29 000 طفل، معظمهم دون سن 12 عاماً. وهذا هو أكبر عدد من القاصرين المحتجزين تعسفاً في العالم. غير أن التقرير خلا من أي دعوات إلى القوة المحتلة، الولايات المتحدة، التي تبسط نفوذها على تلك المعسكرات.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيس مجلس الحكماء بان كي مون، والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ونائب المدير التنفيذي للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف تيد شيبان والطفل الشجاع جداً على إحاطاتهم الشاملة وتوصياتهم الثاقبة.

تكرر سيراليون دعمها القوي لخطة الأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2024/384) الذي يحدد الطرق العديدة التي لا يزال الأطفال في حالات النزاع يتضررون منها جراء أهوال العنف المرتبطة بالنزاع التي لم يسبق لها مثيل والتحليل المفصل لـ 26 حالة نزاع للفترة المشمولة بالتقرير من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. إننا نشيد بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وفريق آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح على الأدوار التي يضطلعون بها في تعزيز فهمنا الجماعي بالسبل المحددة التي تؤثر بها الحرب على الأطفال ولعزمهم على تعزيز المعايير القانونية والمعيارية الدولية لحماية حقوق الأطفال في النزاع المسلح ولتحفيز الالتزامات والتدابير الفعالة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنع ارتكابها. ونشكر أيضا اليونيسيف وفرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ على مرونتها في الاستجابات الإنسانية، وجمع البيانات، والمشاركة الرفيعة المستوى والمجتمعية في النهوض بالالتزامات الواردة في القرارين 1261 (1999) و 1612 (2005) والعديد من القرارات الأخرى ذات الصلة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

بعد مرور خمسة وعشرين عامًا على اعتماد القرار 1261 (1999)، لا يزال الأطفال في جميع أنحاء العالم يواجهون تفشيا للانتهاكات وحرمانًا لحقوقهم في حالات النزاع. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن هناك زيادة مقلقة بنسبة 21 في المائة في الانتهاكات عن مستويات عام 2022، مما يعكس الظروف المحفوفة بالمخاطر التي تؤثر على الأطفال بشكل غير متناسب. وما زلنا نشهد تدميرا لحياة الأطفال بسبب التصعيد المرعب في النزاعات المحلية وعبر الحدود. فالأطفال أكثر عرضة للاختطاف والقتل أو التشويه بالقنابل أو بالرصاص، أو التجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو التعرض للعنف الجنسي، أو رؤية مدارسهم ومستشفياتهم وقد تحولت إلى أنقاض أو يحرمون من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة. كما أن تزايد انعدام الأمن الغذائي العالمي الناتج عن الآثار السلبية لتغير المناخ وتراجع الاقتصاد يفاقمان أيضا المخاطر التي تهدد بقاء الأطفال ورفاههم.

واليوم، يفوق عدد النازحين قسراً على مستوى العالم عدد النازحين قسراً في أي وقت مضى منذ بداية القرن الحالي. وقد أدى استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان إلى وفيات وإصابات جسدية وصدمات نفسية – خاصة بالنسبة للأطفال – وإلى تدمير الخدمات الأساسية وإعاقة قدرة المدنيين على العودة الآمنة وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

وتود سيراليون أن تكرر بقوة دعمها لمجموعة الأدوات الدولية والإقليمية والوطنية القائمة التي تساعد في التصدي لتلك الانتهاكات ضد الأطفال. وباعتبار سيراليون من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، فإنها ملتزمة بحماية حق كل طفل وتعزيزه.

وإذ تعرب سيراليون عن قلقها البالغ لأن الأطفال، ولا سيما الفتيات، أكثر عرضة لخطر التعرض للجنس القسري والاستغلال الجنسي والاعتداء والعنف، سواء في حالة السلم أو أثناء النزاع، فقد جعلت القضاء على جميع أشكال الاستغلال والاعتداء والعنف ضد الأطفال والوقاية منها أولوية قصوى. وبالإضافة إلى التشريعات التي تحمي حقوق الأطفال والمبادئ التوجيهية الإلزامية المتعلقة بالعقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي على القاصرات، أقر برلمان سيراليون بالإجماع قانون حظر زواج الأطفال في 2024 الأسبوع الماضي فقط. ويسعى القانون إلى حماية الأطفال دون سن 18 عامًا من الاستغلال الجنسي والزواج القسري.

وترى سيراليون أن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك صحته النفسية والبدنية، ينبغي أن يكون مسؤولية ملزمة لجميع الحكومات. فيحق للأطفال الحصول على رعاية خاصة ومساعدة، لا سيما في الأوقات العصيبة. وليس لهم أي دور في النزاعات المسلحة، ويجب الاعتراف بهم كأطفال وفقاً للمبادئ التوجيهية الموحدة لتقييم الأعمار ومعاملتهم كضحايا في المقام الأول. وإزاء هذا الاتجاه المقلق للانتهاكات الجسيمة، تود سيراليون أن تشارك وجهة نظرها بشأن الإجراءات العاجلة اللازمة للنهوض بخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

أولاً، نؤكد على أهمية الحوار المفتوح لتحقيق التنفيذ الكامل للصكوك القانونية الدولية والالتزامات السياسية لحماية الأطفال في حالات النزاع. وهذا أمر بالغ الأهمية لكل من القوات الحكومية والجهات من غير الدول. ونشيد بجهود فرق الأمم المتحدة القطرية التي تشارك في التفاوض وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم واحتجازهم لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة وتيسير إطلاق سراحهم وتسليمهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم، كما رأينا في جنوب السودان والعراق، مما أدى إلى إطلاق سراح 560 7 طفلا وإعادة إدماج 600 10 طفل على التوالي. ونحن نشيد بالنهج المبتكرة المتبعة، كما رأينا في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أدت الإعلانات أحادية الجانب من قبل الجماعات المسلحة إلى نتائج إيجابية.

وندعو إلى المشاركة في حوار مفتوح مع جميع أطراف النزاع كعامل أساسي لاستدامة حماية الطفل بشكل دائم. ونحن نرى في ذلك

سبيلا لتلبية الحاجة الملحة للتثقيف والتوعية والعمل الوقائي بشأن الذخائر المتفجرة التي لا تزال تقتل وتشوه الأطفال في جميع أنحاء العالم، كما رأينا في الصومال والنيجر. وتعتقد سيراليون أيضا أن المشاركات المستمرة والبناءة، ليس فقط من قبل الأفرقة القطرية ولكن من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، ستزيد من الحفاظ على تدابير حماية الطفل والمعرفة والقدرات ونقلها، لا سيما من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على مستوى المجتمع المحلي والحكومات، خاصة في مالي والنيجر والصومال حيث الخفض التدريجي للقوة في عدد من البعثات.

ثانياً، نكرر دعواتنا لاحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. نحن نحث جميع أطراف النزاع على الامتناع عن الأعمال التي تعرض الأطفال للأذى، سواء بشكل مباشر من خلال الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية، كما ورد في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أو بطرق أخرى، بما في ذلك إعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والدعم الإنساني، كما ورد في أفغانستان وأوكرانيا.

وتدين سيراليون بقوة جميع أشكال الهجمات على موظفي الأمم المتحدة وإمكانية إيصال المساعدة الإنسانية، وتؤكد أن استخدام المدارس والمستشفيات كمواقع عسكرية يؤدي إلى تقويض وضع الحماية الذي تتمتع به. إن الشعور العالمي بالاستقرار والأمن الذي تم تحقيقه بشق الأنفس سيكون في خطر، وستتعرض أي إمكانية للتنمية المستدامة للخطر إذا استمر انتهاك تلك المعايير. لذلك فإننا ندعو جميع أطراف النزاعات إلى التمسك بمبدأ التمييز وضمان وصول المساعدات الإنسانية لجميع الأطفال بشكل سريع وآمن ومنهجي ومنتظم ودون عوائق.

لتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة على جميع المستويات، بآليات منها التحقيقات والهيئات القضائية الدولية.

والنقطة الأخيرة من نقاط عملنا هي تعزيز الدعم للقدرات والموارد المخصصة لحماية الطفل. ونحيط علما بانجاز خطط العمل، كما ورد في التقارير عن منطقة بحيرة تشاد والعراق، ونلاحظ أنه يتعين بذل جهود متواصلة تتجاوز العمليات العادية. ونشيد بجميع من يساهمون في النهوض بحماية الطفل وندعو بإلحاح إلى تقديم دعم مستمر في معالجة الظروف الأساسية التي تعرض الأطفال لأوجه ضعف متعددة بسبب جنسهم وعرقهم.

وأمام استمرار الانتهاكات وتصاعد النزاعات وطول أمدها والظروف الأساسية التي تفضي إليها، ندعو إلى تقديم دعم سياسي ومالي مستدام لتحقيق عمل الأفرقة القطرية وآليات الرصد والإبلاغ وتعميمها في هياكل الحوكمة الوطنية بفعالية. وندعو بإلحاح أيضا إلى ضمان المساءلة لإنهاء الإفلات من العقاب. وتلتزم سيراليون بتعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وعمليات دعم السلام.

إن الإحاطة الواقعية التي قدمت اليوم تجبرنا على تحويل أذهاننا، ليس إلى المعاناة الحالية لأطفالنا، بل إلى ما ينطوي عليه المستقبل بالنسبة لضحايا هذه الانتهاكات الجسيمة إذا لم نتخذ إجراءات فعالة باعتبارنا مجتمعا دوليا.

نختتم بياننا بالمقارنة بين مقولتين أفريقيتين بديهيتين تحثان على المسؤولية المجتمعية. فلئن كانت "تنشئة الطفل تتطلب تضافر جهود قرية كاملة"، فإن الحقيقة المحزنة هي أن "الطفل الذي لا تحتضنه القرية سيحرقها ليشعر بدفئها". فلنتخذ اليوم إجراءات لحماية الأطفال من أجل الحفاظ على السلام والأمن غداً.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر إلى السيدة غامبا دي بوتغييتر، الممثلة الخاصة للأمين العام. فتقريرها والإحاطة التي قدمتها اليوم يشكلان دليلا على التزامها وتفانيها في عملها. وأشكر أيضا نائب المديرة التنفيذية لليونيسف شيبان. وتؤيد سلوفينيا التوصيات الأربع التي قدمها اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام السابق بان كي – مون على إحاطته. إننا نشاطر ثقته في ضرورة وحدة المجلس من أجل ضمان

مستقبل أفضل لأبنائنا في جميع أنحاء العالم. ونعرب عن امتناننا الخاص لمقدم الإحاطة بشأن الأطفال اليوم. وتشيد سلوفينيا بشجاعته في مخاطبة أعضاء مجلس الأمن بعرض قصته الشخصية، ونشكره على دعوته.

يصور أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) مرة أخرى الاتجاهات السلبية المستمرة للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويجب أن ينبهنا تسجيل أكبر عدد من الانتهاكات على الإطلاق إلى خطر تراجع احترام القانون الدولي الذي نشهده اليوم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحالات في السودان ودولة فلسطين وإسرائيل وهايتي وميانمار وأوكرانيا وأفغانستان، التي تقتضي كلها اهتماماً فورياً. كما ينبغي التصدي الحالات الأخرى المذكورة دون تأخير.

ولمنع حدوث انتهاكات في المستقبل، نود أن نحث جميع أطراف النزاعات المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام على التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والأمم المتحدة في الميدان.

وما فتئنا نؤيد الممثلة الخاصة والخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وسنواصل تأييدهما في المستقبل. ونود أن نشكر مالطة على نجاحها في إدارة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وكذلك الأعضاء الآخرين على تعاونهم الذي أدى، في جملة أمور، إلى النجاح في اعتماد استنتاجات خاصة ببلدان معينة بشأن الأطفال والنزاع المسلح – وآخرها الاستنتاجات المتعلقة بأفغانستان.

وتمشيا مع المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (انظر S/2024/468)، أود أن أتطرق بإيجاز إلى انتهاكين جسيمين. فكما ذكرنا في المناقشة بشأن الأطفال والنزاع المسلح في نيسان/أبريل (S/PV.9594)، فإن حرمان الأطفال من المساعدة الإنسانية أمر قاسٍ وغير إنساني بتاتا. وينفطر القلب لما نقرأه عن الزيادة الكبيرة في حالات الحرمان من المساعدة الإنسانية، الذي يؤدي إلى سوء التغذية الحاد وما يترتب عليه من آثار تدوم مدى الحياة – إذا بقي الأطفال على قيد الحياة. وبالتالي يجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان في جميع الأوقات دون عوائق. وإن لم يكن ذلك للأطفال، فلمن إذن؟

وعلاوة على ذلك، يحظر القانون الدولي الإنساني شن الهجمات على المدارس. فالهجمات على المدارس حرمان للأطفال من حقهم في التعليم، وإنكار لمستقبلهم. بيد أن المرافق التربوية تُستهدف عمداً أو تُستخدم لأغراض عسكرية بمعدل يتزايد بشكل مثير للقلق. كما يُستهدف المعلمون والطلاب. ويجب أن تظل المدارس ملاذات آمنة للأطفال. وبدلاً من ذلك، يتعرض التعليم للهجوم في العديد من البلدان.

ويجب عدم التسامح إطلاقاً مع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشيد بالمحكمة الجنائية الدولية على عملها في محاسبة الجناة. ونرحب باعتماد الوثائق الاستراتيجية ووثائق السياسات الرئيسية لمكتب المدعي العام، بما في ذلك السياسة المنقحة بشأن الأطفال.

ولكن الأمر لا يقتصر على التشاؤم والكآبة. فقد أُحرز تقدم في السنوات الأخيرة في عدة حالات – كما أفادت به الممثلة الخاصة – من خلال تفاعل الأمم المتحدة مع أطراف النزاعات من الدول وغير الدول. ونشيد بالممثلة الخاصة والأطراف المعنية التي حُذفت من المرفقات، وهو ما يحدث بعد القيام بأنشطة ملموسة ومحددة زمنياً لتعزيز حماية الأطفال.

في الختام، علينا أن نفكر في الحالة التي نواجهها اليوم – حالة يتآكل فيها الأمن الجماعي القائم على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن على نحو لم يسبق له مثيل. وعلى مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل على عكس هذا الاتجاه. ونأمل أن نتمكن من إعادة الالتزام بهذه المبادئ الأساسية في أقرب وقت ممكن، وسنعمل بلا كلل لتعزيزها.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ونائب المديرة التنفيذية تيد شيبان، والأمين العام السابق بان كي – مون، وممثل المجتمع المدني على إحاطاتهم.

قبل خمسة وعشرين عاماً، اتخذ مجلس الأمن القرار التاريخي 1261 (1999)، الذي وضع مبادئ توجيهية مهمة لحماية الأطفال في النزاع المسلح. وعلى مر السنين، أدرك المجتمع الدولي بشكل متزايد ضرورة حماية الأطفال وزيادة المساعدة الإنسانية، وبالتالي تمكين مزيد من الأطفال في مناطق النزاع من الحصول على المساعدة. لكن من المؤسف أن عدد الأطفال الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة لا يزال مرتفعاً بل ويزداد كل عام.

وفي أواخر العام الماضي، نبهت اليونيسيف إلى أن قطاع غزة يعتبر اليوم أخطر مكان في العالم بالنسبة للطفل. وجاء في أحدث تقرير للأمين العام (S/2024/384) أن قطاع غزة قد شهد خلال العام الماضي انتهاكات جسيمة غير مسبوقة من حيث نطاقها وشدتها ضد الأطفال. ويدور النزاع منذ أكثر من ثمانية أشهر، أودى خلالها بحياة أكثر من 15 000 من الأطفال الفلسطينيين. وبعبارة أخرى، يتوفى حوالي 60 طفلاً في المتوسط كل يوم. ويعاني 90 في المائة من الأطفال من نقص التغذية بسبب افتقارهم إلى الغذاء. ولا يستطيع أكثر من 600 000 العودة إلى المدرسة. ورأينا في وسائط الإعلام صور أطفال يموتون أمام عائلاتهم وتفطر قلوب الآباء والأمهات في كل مكان. وفي بداية هذا الشهر، الذي ابتهج فيه العالم بالاحتفال باليوم العالمي للطفل، تلقى أطفال غزة هداياهم في شكل قصف بالقنابل والقذائف، مما ألقى على حياتهم بظلال تدوم إلى الأبد. وكان علينا منذ وقت طويل أن نطالب بوقف هذه المأساة الإنسانية. ونحث إسرائيل على تلبية نداء المجتمع الدولي ووقف عقابها الجماعي لسكان غزة.

ونرحب بإدراج أسماء مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع الدائر في غزة في التقرير السنوي للأمين العام. ونعتقد أنها استجابة في الوقت المناسب لهذه القضية الدولية. وتتمثل الأولويات الملحة الآن في تأمين وقف فوري لإطلاق النار في غزة وضمان إيصال المساعدات الإنسانية وإرساء مساءلة حقيقية لمرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة الدول ذات النفوذ، إلى تقديم مساهمات ملموسة بهدف الحيلولة دون حدوث المزيد من الكوارث الإنسانية. تدعم الصين الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالأطفال والنزاع المسلح في العمل بسرعة لاستعراض حالة الأطفال في غزة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

من الشرق الأوسط إلى أوروبا، ومن منطقة البحر الكاريبي إلى منطقة الساحل، ومن القرن الأفريقي إلى منطقة البحيرات الكبرى، ينتظر ملايين الأطفال الآخرين المساعدة بفارغ الصبر ويتوقون إلى السلام في جحيم الحرب والنزاع. ومن الضروري اتباع نهج متكامل على المستوى الدولي إذا أردنا كفالة اتخاذ إجراءات فعالة لحماية المستقبل الجماعي للبشرية.

أولاً، علينا أن نعمل على وضع نهاية فعالة للنزاع المسلح، لأن الحل النهائي لإنقاذ الأطفال من النزاع هو حمايتهم من النزاع أصلا. وينبغي أن يظل المجلس ملتزما بالتسوية السياسية لقضايا بؤر التوتر، وأن يكثف ما يبذل من جهود دبلوماسية وجهود وساطة ومساعي حميدة، وأن يعمل بقوة على تحقيق نهاية للقتال والعنف في غزة والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا وأماكن أخرى، بهدف حل الخلافات والعداوات من خلال الحوار والتفاوض. من المهم الحرص على ألا يؤدي التدخل الخارجي إلى إطالة أمد النزاعات أو تمديدها، والأهم من ذلك الحذر من أي عمل يتعمد إثارة التوترات لتحقيق مكاسب أنانية.

ثانياً، يجب توسيع نطاق المساعدة الإنسانية. يعاني الأطفال في العديد من المناطق المنكوبة بالنزاعات من سوء التغذية ويفتقرون إلى الرعاية الصحية والأدوية. إن عدم كفاية التمويل الإنساني هو التحدي الأول. يجب أن تكون هناك مساعدة أكبر من المجتمع الدولي، وخاصة الجهات المانحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي تسييس القضايا الإنسانية والمتعلقة بالطفل أو استخدامها كسلاح. يستحق الأطفال في بلدان مثل أفغانستان وسورية نفس المستوى من المساعدة. يجب على أطراف النزاع أن تتحمل بصدق التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق وسلامة الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني.

ثالثًا، لا بد من الإنفاذ الصارم للعقوبات المفروضة على مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال. تحظر قرارات المجلس صراحةً ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وإذا لم تتم محاسبة مرتكبيها، فإن الإنصاف والعدالة الدوليين سيقوضان بشدة. فعلى سبيل المثال، يجب على المجلس فرض جزاءات أكثر صرامة على العصابات الهايتية لقطع إمداداتها من الأسلحة ومكافحة الأعمال الشنيعة مثل تجنيد الأطفال وقتلهم. يجب أن نعترض معًا على التهجير القسري والترحيل التعسفي للأطفال الفلسطينيين وإحراز المزيد من التقدم في تحديد هوية الأطفال المختطفين من قبل المنظمات الإرهابية في العراق وسورية وإعادتهم إلى أوطانهم.

رابعًا، يجب ضمان تعليم الأطفال ونمائهم. لا غنى عن التعليم لنمو الأطفال نمواً سليماً ووقايتهم من الدعاية الإرهابية، وهو أمر حيوي لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. فالهجمات على المستشفيات والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية ترقى إلى تدمير مستقبل الأطفال ويجب إدانتها بأشد العبارات. يجب الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وغيره خطط الأمم المتحدة الرئيسية لمساعدة البلدان التي تعاني من النزاعات في القضاء على الفقر وتحقيق التعليم الشامل وسد الفجوة الرقمية من أجل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفل.

تقول مقولة صينية قديمة إنه يجب أن نحترم كبار السن ونعتز بالصغار باعتبارهم صغارنا. يجب على المجتمع الدولي أن يدعم فكرة التعاطف هذه ويعمل على حماية مستقبل البشرية. يجب أن نعمل معاً لإسكات البنادق وتحقيق السلام الدائم. ستواصل الصين، مع بقية المجتمع الدولي، العمل بلا كلل من أجل تعزيز السلام والتنمية للأطفال في جميع أنحاء العالم، حتى تتمكن أجيالنا القادمة من التكاتف لبناء مستقبل أفضل معًا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام السابق بان كي – مون، والممثلة الخاص غامبا دي بوتغيير، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف، ومقدم الإحاطة من الأطفال.

إن الأطفال هم أول ضحايا الحرب، ويذكّرنا التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/384) بضرورة مكافحة آفة العنف المرتكب ضدهم في أوقات النزاع. إن زيادة هذا العنف بنسبة 21% في عام 2023 أمر صادم ويجب أن يكون مدعاة للقلق. وتحث فرنسا مرتكبي هذه الأعمال على وقفها فوراً، وتشجع الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها لتحقيق هذا الهدف. في السودان، زادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بنسبة 480 في المائة. من الضروري أن تتوقف الأطراف عن القتال وأن تمتنع عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. ولا يزال العدوان الروسي على أوكرانيا يخلف عواقب وخيمة على الأطفال. روسيا مسؤولة عن القتل والتشويه والنقل القسري للأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات. ونحن نحثها على وضع حد لهذا العنف وإعادة الأطفال الأوكرانيين إلى أسرهم فوراً. وفي غزة، قُتل الآلاف من الأطفال ويعاني البقية في الصراع الدائر. ويجب أن يتوقف ذلك. تطالب فرنسا بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن.

وفي مواجهة الزيادة المقلقة في هذه الآفة، يجب أن نتحرك ونستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لضمان حماية الأطفال ومكافحة إفلات منتهكي حقوقهم من العقاب. تحث فرنسا جميع الدول على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية وتنفيذهم، وكذلك نظام روما الأساسي الذي أدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وبالتعاون مع اليونيسف، نقوم بحملة من أجل تعميم مبادئ والتزامات باريس، التي أقرتها الآن 115 دولة. إن التأييد العالمي لتلك الوثيقة، إضافة إلى إعلان المدارس الآمنة، أمر ضروري إذا أردنا مكافحة انتهاكات حقوق الطفل. نحث كل من لم يقم بذلك بعد على تأييدها.

وينبغي أن يواصل المجلس دعم آلية الرصد والإبلاغ، التي يجب تزويدها بالوسائل اللازمة لتمكين الأمين العام من وضع قائمة شاملة وموضوعية بالمخالفين. ستواصل فرنسا تقديم الدعم المالي للآلية في عام 2024. يجب أن يكون الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع

المسلح قادراً على التعجيل باعتماد الاستنتاجات التي يمكن تنفيذها على أرض الواقع. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة.

لقد حققت الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح تقدماً كبيراً منذ وضعها، وأصبحت أحد النجاحات الرئيسية التي حققها المجلس على مدى السنوات العشرين الماضية. تم سحب أكثر من 000 200 من الأطفال المجندين في القوات أو الجماعات المسلحة من النزاعات منذ عام 2005، بما في ذلك ما لا يقل عن 500 7 في عام 2023. يجب علينا مواصلة جهودنا وتوسيع نطاقها. ومن جانبها، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل دعم مشاريع حماية الطفل، بما في ذلك تلك التي تركز على المنع وإعادة الإدماج، وأن تواصل العمل على حماية الأطفال حتى يتسنى لهم العيش والدراسة والنمو بحرية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى هذه المناقشة المهمة جدا. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر على عرضها الشامل والثاقب، ونائب المديرة التنفيذية لليونيسيف إدوارد شيبان والأمين العام السابق بان كي مون على رؤيتهما القيمة. أنا ممتنة جدًا للشاب الذي يُشار إليه بمقدم الإحاطة من الأطفال لمشاركة قصته معنا ولشجاعته. آمل أن يستمر في الدفاع عن الشباب ومشاركة تجاربه مع الآخرين.

قبل خمسة عشر عاماً، خاطب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، تجمعاً في اليونيسف ركز على الأطفال والنزاع المسلح. وأوضح أن"تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب ينتهك القانون الدولي. كما ينتهك أبسط معاييرنا الأساسية للياقة الإنسانية" (SG/SM/12098).

لقد تغير الكثير منذ عام 2009. وبان كي مون الآن يحمل لقبًا مختلفًا على لافتة مجلس الأمن. وكان لي شرف مشاركة المنصة معه في سيول في إطار مناقشة بشأن أهداف التنمية المستدامة في وقت سابق من هذا العام، وأنا سعيد للغاية لرؤيته هنا مرة أخرى في وقت قريب جدًا، وأنه هنا اليوم مع الأعضاء الآخرين في مجلس الحكماء. ولكن على الرغم من جهود الأمين العام السابق وجهود الكثيرين هنا في هذه القاعة، فإن بند الأطفال والنزاعات المسلحة لا يزال قائما للأسف .

ويقدم التقرير السنوي لهذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) لمحة واقعية عن الأثر المدمر للنزاع على الأطفال. ففي عام 2023، أبلغت الأمم المتحدة عن زيادة بنسبة 21 في المائة في حالات الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال. وهذا يعني أن الآلاف من الأطفال يتعرضون للعنف الجنسي والاختطاف والتجنيد والاستخدام كجنود أطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من المساعدات الإنسانية. وفي السودان، نشهد الآن أكبر أزمة نزوح في العالم. فمنذ أكثر من عام، يُجند الصبية الصغار من قبل الطرفين المتحاربين، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، كجنود أطفال، كما تباع الفتيات الصغيرات في سوق الاستعباد الجنسي. ويعاني الملايين من الجوع، إذ يموت طفل كل ساعتين في واحد من مخيمات شمال دارفور وحده.

و نشهد ذلك أيضًا في أوكرانيا، حيث يعانى الأطفال من أهوال الغزو الروسي الشامل الذي لا معنى له. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها روسيا لتشتيت انتباهنا هذا الصباح،فإن التقرير يورد تفاصيل عشرات الحالات من اختطاف الأطفال واحتجازهم وتعذيبهم على يد القوات المسلحة الروسية والجماعات الأخرى التابعة لها. وقد يخرج الأعضاء من هذه المناقشة، ومن هذه الإحاطة معتقدين أن أوكرانيا تشن هجومًا على نفسها، وحربًا ضد شعبها، وأن الهجوم الروسي غير المبرر لم يقع، وأن روسيا لا تتحمل أي مسؤولية. وفي هايتي، أُغلقت المدارس بسبب المخاوف الأمنية، ولا يزال الأطفال يُستخدمون في الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف في صفوف العصابات. وفي ميانمار، يتعرض عشرات الأطفال للتشويه والقتل على يد النظام العسكري، ويواجه عشرات الآلاف من الأطفال الآخرين انعدام الأمن الغذائي والنزوح والعنف الجنسي والتجنيد الإجباري والتهديد بالذخائر غير المنفجرة.

وفي غزة، يحمّل الأطفال عبئًا لا قبل لهم بهم من جراء الحرب التي أشعلتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد مات الآلاف، وفقد عدد أكبر من ذلك أطرافهم وأحبائهم وأي شكل من أشكال الأمان. ويؤكد التقرير بشدة على الحاجة الملحة لتحقيق وقف لإطلاق النار بما يتفق مع القرار 2735 (2024). وبالطبع، يمكن أن يتوقف القتال اليوم إذا وافقت حماس على الاتفاق المطروح على الطاولة، والذي وافقت عليه إسرائيل بالفعل. وبدلاً من ذلك، يختبأ قادتها بكل استهتار في شبكة من الأنفاق ويخفون أسلحتهم وذخائرهم في المدارس والمساجد والمستشفيات، مما يعرض الأطفال الفلسطينيين للخطر ودون حماية. وهذه الأساليب الجبانة لم تقلل من التزام إسرائيل بحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في غزة، ومواصلة التنسيق مع الأمم المتحدة في تسهيل المساعدات الإنسانية. وإذا انتشرت المجاعة، سيعاني الأطفال أكثر من غيرهم. ولكنن أود أن أقول بكل وضوح أن ما من تكافؤ أخلاقي بين إسرائيل وحماس على الإطلاق. والطريقة الأكيدة لتحسين حالة الأطفال في غزة هي أن تقبل حماس الاتفاق دون تأخير ودون شروط.

وكان هناك بصيص أمل. ويشمل ذلك نتائج عمل الممثلة الخاصة للأمين العام مع أطراف النزاع، الذي أسفر عن إطلاق سراح أكثر من 000 10 طفل من قبضة الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، ونشكرها على جهودها.

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح لليونيسف، فإنها تواصل الدفاع عن الأطفال ودعمها القوي للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك من خلال برامج إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة في العديد من البلدان، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والعراق.

ولكن يجب القيام بالمزيد من العمل. ويجب أن نضمن تقديم دعم نفسي واجتماعي قوي ليس للأطفال الذين عانوا من الصدمة، بل أيضاً لمقدمي الرعاية لهم. ويجب أن نأخذ في الحسبان المخاطر غير المتناسبة التي تواجهها الفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والعمل على تلبية الاحتياجات النفسية والبدنية للأطفال الناجين في الأجل الطويل. يجب أن نبقي على الدعم الطبي والغذائي والصحي للأطفال وعائلاتهم، وهو ما يمثل حجر الأساس لتعليمهم وصحتهم النفسية. ويجب علينا تعزيز قدرات المجتمع الدولي في مجال حماية الطفل وضمان احترام جميع الدول للقانون الدولي، مع بدء الدول المذكورة في التقرير في خطط عمل مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام.

وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، في عام 2009، "يجب ألا نرتاح حتى يشعر جميع الأطفال ... بالأمان في منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، دون خوف من أن يُجبروا على المشاركة في الحرب" (SG/SM/12098). ذلك هو المطلوب ما على وجه الاستعجال اليوم.. فلنعمل معاً وبدون تأخير لمساعدة هذا الشاب الجالس أمامنا اليوم ليصبح قائداً في بلده.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات، من أكبرهم إلى أصغرهم سنا، على شهاداتهم القوية والشجاعة اليوم.

إن تقرير الأمين العام (S/2024/384) تقرير مرعب. فقد ازدادت الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة بنسبة 21% في عام 2023. كما زادت نسبة الأطفال الذين قُتلوا وشُوهوا بنسبة 35 في المائة، وزادت نسبة الأطفال الذين حُرموا من المساعدات الإنسانية بنسبة 32 في المائة، وزاد عدد الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي بنسبة 25 في المائة. وقد تزايدت هذه الانتهاكات الجسيمة على نطاق مروع. والأثر المدمر للنزاعات على الأطفال يدل على ضرورة تكاتف أعضاء مجلس الأمن، كما قال الأمين العام السابق بان كي مون، من أجل دعم السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات وحماية الأطفال. وأود أن أقول للممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغييتر: إن ولاية الأطفال والنزاعات المسلحة ولاية بالغة الأهمية، وإنجازاتها كثيرة. فخلال ما يقرب من 28 عاماً منذ إنشائها، تم الاتفاق على ما يصل إلى 40 خطة عمل، وتم شطب أكثر من اثني عشر طرفاً من أطراف

النزاع من قائمة الجزاءات من خلال المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة من أجل حماية الطفل. وفي عام 2023 وحده، حصل أكثر من 600 10 طفل كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات أو الجماعات المسلحة على الحماية أو الدعم. ويجب أن تستمر ولاية الأطفال والنزاعات المسلحة في هذا العمل الحيوي الهام.

لقد سمعنا اليوم عن العديد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وميانمار. وأود أن أسلط الضوء على سياقين تحديدا .

السياق الأول هو إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ارتكبت حماس أعمالاً إرهابية مروعة ضد الأطفال الإسرائيليين. واختُطف سبعة وأربعين طفلاً إسرائيلياً في 7 تشرين الأول/أكتوبر، منهم 36 طفلاً احتجزتهم حماس في غزة كرهائن وعانوا من سوء المعاملة. وفصل الأطفال الرضع عن أمهاتهم وآبائهم. وقُتل ثلاثة أطفال في الأسر. وإنه لأمر بغيض أن يظل الأطفال من بين الرهائن بعد مرور ثمانية أشهر، ونكرر دعوتنا لحماس بإطلاق سراح جميع الرهائن فوراً. وباستمرار العمليات الجارية في غزة، يعاني الأطفال الفلسطينيون معاناة شديدة، ويدفع الأطفال الثمن الأكبر للنزاع. ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بحماية الأطفال بموجب الأحكام السارية من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تحسن على وجه السرعة من سبل وصول المساعدات الإنسانية وتزيد من تدفق المساعدات المنقذة للحياة. ولا بد لنا من رؤية وقف القتال لإنهاء معاناة الأطفال. وأسرع طريقة للقيام بذلك هي أن تقبل حماس بشروط الصفقة المطروحة على الطاولة.

ثانيًا، تستمر الحرب الروسية غير الشرعية في تدمير حياة الأطفال الأوكرانيين. ويسلط هذا التقرير الأخير الضوء مرة أخرى على حملة الترحيل القسري المروعة التي تشنها روسيا ومحاولات تغيير جنسيات الأطفال. إننا ندعو روسيا إلى إنهاء غزوها الذي لا مبرر له لأوكرانيا ووقف النقل القسري للأطفال الأوكرانيين إلى الاتحاد الروسي وجهودها لإجبارهم على أن يصيروا مواطنين روس. فيجب عليها أن تعيد الأطفال إلى أوكرانيا، حيث ينتمون. ونؤكد عزمنا على محاسبة المسؤولين عن ذلك.

وندعو جميع الأطراف إلى اعتماد وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً لمنع وإنهاء هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويجب علينا كمجلس أن نتمسك بالتزامنا بحماية الحقوق الخاصة بالأطفال وأوجه ضعفهم وإسماع أصواتهم. لقد عقد وزير الدولة، اللورد بينيون، مائدتنا المستديرة السنوية، الشهر الماضي، مع الأطفال المتضررين من النزاعات. واستمع إلى فتيات من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوكرانيا والضفة الغربية عن كيفية تأثير النزاع على طفولتهن. فيجب علينا أن نتذكر أن الأطفال ليسوا أرقامًا وأن كل انتهاك جسيم مأساة. فلنعمل اليوم على الوفاء بوعود الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة وحماية الأطفال أينما كانوا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للمعلومات التي قدمها السيد بان كي – مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيس مجلس الحكماء، والسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغييتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، والسيد تيد شيبان، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف. وتؤكد شهادة مقدم إحاطة الأطفال الشجاعة على ضرورة عدم ادخار أي جهد لإسكات البنادق. ويسجل تقرير الأمين العام (S/2024/384) زيادة هائلة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في عام 2023، وهو أحد أكثر الأعوام ترويعا بالنسبة للأطفال في حالات النزاع.

ويحيط وفد بلدي علما بالقائمة المرفقة بالتقرير، التي تتضمن معلومات موثقة عن مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال التي أشارت إليها الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر. إن العدد غير المسبوق من الأطفال الذين قُتلوا أو تعرضوا للعنف الجنسي أو نزحوا أو اختطفوا أو سُجنوا أو جُندوا تعسفاً أو تيتموا جرس إنذار للدول المنخرطة في النزاعات، والمجتمع الدولي ومجلس الأمن. وذلك أمر مستهجن بصفة خاصة نظرا لأننا نحتفل بمرور 75 عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف.

وتثني إكوادور على رئاسة جمهورية كوريا لاهتمامها بتركيز مناقشتنا على الآثار التي تخلفها الهجمات على المدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية الحيوية، وكذلك منع وصول المساعدات الإنسانية، على حياة الأطفال. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على ثلاث نقاط.

أولاً، إن تدمير المساحات الآمنة للأطفال ينتهك القانون الدولي الإنساني ويتعارض مع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل ويعرض الأطفال لمخاطر مثل التجنيد والعنف الجنسي والتهجير القسري.

ثانيًا، تؤثر الهجمات على المدنيين والبنية التحتية الحيوية بشكل مباشر على النمو البدني والعقلي والاجتماعي للأطفال، وتجعلهم بلا دفاعات وتقوض حقهم في الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

ثالثًا، إن تقييد عمل فرق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والحد من عمل الموظفات والتدخل في تدفق الإمدادات ووجهتها كلها عوامل تفاقم من ضعف الأطفال.

وتدعم إكوادور، بصفتها نائب رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فريق الممثلة الخاصة. كما ندعم آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح وموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان لجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وتنظيمها ولفت الانتباه إليها، من بين جهود أخرى ترمي إلى وضع تدابير وقاية وحماية للأطفال. وفي نفس الوقت، يظل السلام بعيد المنال وتحتاج الدول بشكل عاجل إلى أن يقدم لها الدعم في تصميم أطر وطنية لحماية الأطفال. وينبغي تشجيع الانضمام العالمي إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر ومبادئ والتزامات باريس، في جملة أمور.

وبالإضافة إلى ذلك وعلى سبيل تدابير الحماية، يجب على الدول، لا سيما تلك المتورطة في نزاعات، أن تعترف بالمبادئ التالية في أطرها القانونية وبروتوكولات عملها. أولاً، يظل الأطفال أطفالاً حتى بلوغهم سن 18 عاماً. ثانياً، يجب معاملة القاصرين الذين جندتهم الجماعات المسلحة كضحايا لا كمقاتلين سابقين. ثالثاً، إن لم شمل الأسر وضمان العودة الكريمة والآمنة والطوعية للأطفال المشردين قسراً، والأطفال غير المصحوبين بذويهم على وجه الخصوص، أمر بالغ الأهمية. رابعاً، يجب علينا أن نعزز تنفيذ خطط إزالة الألغام للحد من خطر الموت والتشويه الناجم عن العبوات الناسفة المرتجلة. وأخيراً، فإن السلام المستدام والعدالة يعززان بعضهما بعضاً. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تتعهد الدول بتقديم المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل إلى العدالة، وأن تعزز التعاون مع الآليات الدولية لضمان المساءلة إذا لزم الأمر.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمين العام السابق بان كي – مون، والممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغييتر ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف شيبان. كما نشكر مقدم إحاطة الأطفال على شهادته القوية.

لا توجد فرصة ثانية للطفولة. وفي هذه اللحظة بالذات، حيث نلتقي هنا، يخشى الأطفال على حياتهم في عدد من النزاعات المسلحة. إن موتهم غير مقبول، وغالبًا ما تكون نجاتهم مصحوبة بتجارب مؤلمة ستبقى محفورة في أجسادهم وذكرياتهم وأفعالهم لبقية حياتهم. ويساور سويسرا قلق بالغ إزاء المحنة المروعة التي يتعرض لها الأطفال في عدد من السياقات.

إن تقرير الأمين العام (S/2024/384)، الذي نشعر بالامتنان له، يرسم صورة قاتمة لتجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع في ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واختطاف الأطفال وقتلهم في إسرائيل وشمال نيجيريا، والأعداد التي لا يمكن تصورها من الأطفال الذين قتلوا وشوهوا في غزة والسودان وعدم الكفاية المحزنة لإمكانية وصول المساعدات الإنسانية في كلا المكانين، والهجمات على المدارس والمستشفيات في ميانمار وأوكرانيا، والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي ترتكبه العصابات في هايتي، وأكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها على الإطلاق، ما يمثل

زيادة بنحو الربع عن العام السابق. ولا توجد طريقة أخرى لقوله – نحن مقصرون بشكل جماعي في واجبنا تجاه الأطفال. وذلك يجب أن يتغير. وأود أن أحدد ثلاثة مسارات للعمل.

أولاً، لقد حان الوقت لمضاعفة وإعادة تأكيد دعمنا لجدول أعمال مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. فيمكن للأدوات المستمدة من القرارات الـ 13 ذات الصلة أن تحدث تغييرات إيجابية في السلوك، وينبغي الاستمرار في تطبيقها بطريقة مستقلة وذات مصداقية وحيادية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالمعلومات الجديدة الواردة في مرفق التقرير. وندعو جميع الأطراف المدرجة في القائمة إلى المشاركة الفعالة مع الأمم المتحدة من أجل منع وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة. وتظل آلية الرصد والإبلاغ ركيزة الخطة. وتدعم سويسرا الآلية مالياً في سورية واليمن. وأخيرا، من المهم أن يتم اعتماد استنتاجات الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاع المسلح، لأنها ضرورية ليتسنى إحراز التقدم في الميدان.

ثانياً، يجب ألا يكون انسحاب بعثات الأمم المتحدة على حساب حماية الطفل. ونلاحظ بقلق بالغ أن عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها إما أنه لم يتغير أو زاد في العديد من السياقات الانتقالية، كما وقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تكون أفرقي الأمم المتحدة القُطرية قادرة على مواصلة أنشطة الحماية والرصد ذات الصلة أثناء العمليات الانتقالية وبعدها. لذلك من واجبنا ضمان أن تأخذ الولايات الانتقالية ذلك في الاعتبار. ,تساهم سويسرا من خلال تمويل اليونيسف وإعارة أخصائيين في حماية الطفل إلى وكالات الأمم المتحدة، كما فعلت في مالي بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثالثًا، لا بد أن نقوم على وجه الاستعجال بعكس مسار الاتجاه التصاعدي لحالات القتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وتدعو سويسرا إلى احترام القانون الإنساني الدولي من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات. وكما نذكر بالقرار 2730 (2024)، الذي اتخذه المجلس الشهر الماضي، بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، بمن في ذلك العاملون في مجال حماية الأطفال. وعلاوة على ذلك، نشجع جميع الدول على التوقيع على إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه. ويجب ضمان الحق في التعليم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل سويسرا تمويل صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

فالسلام واحترام القانون الدولي هما أفضل حماية للأطفال. وعلى وجه الخصوص، يجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء أيضاً إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا كأعضاء في المجلس أن نضاعف جهودنا لإيجاد ودعم الحلول السياسية للنزاعات ومنع نشوبها.

إن الإنسانية مطالبة بمنح الطفل خير ما لديها، كما ذكرت الناشطة الإنسانية ومؤسسة منظمة "إنقاذ الطفولة"، إجلانتين جيب. لقد حان الوقت لمن يملكون منا الوسائل والمسؤولية لتعزيز أعمالنا من أجل حماية الفتيات والفتيان الذين سيبنون مجتمعاتنا في المستقبل.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد بان كي – مون، والممثلة الخاصة للأمين العام غامبا، ونائب المديرة التنفيذية لليونيسيف السيد شيبان، وكذلك الطفل الذي قدم إحاطة.

يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023. ونرحب بتركيز المناقشة المفتوحة لهذا العام، والتي تتناول، من بين أمور أخرى، منع وصول المساعدات الإنسانية والهجمات على المدارس والمستشفيات. ونتطلع إلى المذكرة التوجيهية بشأن منع وصول المساعدات الإنسانية، والتي ستصدر في الربع الثالث من عام 2024.

يقع الأطفال في مناطق كثيرة من العالم ضحايا للنزاعات المسلحة ويتعرضون لخطر العنف والاستغلال والنزوح. ومما يثير قلقنا أن التقرير يسلط الضوء على زيادة خطيرة بنسبة 21% في عام 2023

في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونلاحظ أن هذا الرقم لا يجسد المدى الكامل لتلك الانتهاكات.

وعندما نتكلم عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تتبادر إلى الذهن الحالة الراهنة في غزة. وأعتقد أن جميع من في هذه القاعة يوافقونني الرأي. وتواصل السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال اعتداءاتها على السكان في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وإدراج القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية ضمن الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ولا توجد كلمات تعبر عن حجم المأساة في عالم اليوم، حيث قُتل في غزة في غضون أشهر قليلة أكثر من 000 15 طفل ويُتم أكثر من 000 19 طفل في غزة – ناهيك عن الأطفال الذين لا يزالون مدفونين تحت الأنقاض، وآلاف الأطفال المبتورة أطرافهم والأطفال الذين تحتجزهم حاليا السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ومن المهم أيضًا التأكيد على أن أكثر من 000 600 طفل يعيشون الآن في الشوارع، وسط الأنقاض، دون الحصول على التعليم. فقد تعرضت أكثر من ثلاثة أرباع المدارس في قطاع غزة للقصف من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، وهي الآن بحاجة إلى إعادة البناء بصورة كاملة أو إعادة تأهيل كبيرة لتفتح أبوابها مرة أخرى.

وبفعل للقيود التي تفرضها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال على المساعدات الإنسانية، يواجه الناس في غزة مستويات كارثية من الجوع، واليوم يحتاج 000 50 طفل إلى علاج عاجل لسوء التغذية. وفي هذا الصدد، ووفقًا لأحدث تقرير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي اشتركت فيه الأمم المتحدة عن مستويات الجوع، والذي صدر بالأمس تحديدا، فإن 96 في المائة من السكان في غزة – أي ما يقرب من مليوني شخص – يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد أو الأعلى من مستوى الأزمة. ومن بين هؤلاء المليونين، يعاني ما يقرب من نصف مليون شخص من ظروف كارثية.

وقد أكدت المعلومات المستكملة الواردة في هذا التقرير على ارتفاع خطر المجاعة في جميع أنحاء قطاع غزة ما دام النزاع مستمرا ووصول المساعدات الإنسانية مُقيدا. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بقلق عميق أن مليون شخص في جنوب غزة محاصرون دون مياه نظيفة أو صرف صحي، في منطقة شديدة الازدحام وفي ظل حرارة الصيف الحارقة.

في الختام، نظرا لأن الحالة في غزة تتدهور بسرعة، نكرر دعوتنا العاجلة لوقف فوري لإطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية دون شروط ودون عوائق. ونحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤوليته. ويجب عليه أن يعمل على حماية الأطفال في فلسطين، لا سيما في غزة، حتى يتمكنوا من العيش حياة كريمة وآمنة، في مأمن من العنف والقمع والإرهاب.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضا أن أشكر السيد بان كي – مون، والسيدة غامبا دي بوتغيتر، والسيد شيبان ومقدم الإحاطة من الأطفال على إحاطاتهم الواقعية. وأشكر بصفة خاصة معالي السيد بان كي – مون على الإحاطة التي قدمها اليوم بصفته نائب رئيسة مجلس الحكماء، مع الإشادة بالتزامه المستمر والثابت بالسلام والأمن الدوليين وبحماية حقوق الإنسان. ونعرب أيضا عن خالص تقديرنا للطفل الذي قدم الإحاطة على شهادته الشجاعة. وأعرب عن بالغ تعاطفنا إزاء التجارب المروعة التي مر بها مقدم الإحاطة.

تشعر اليابان بأسف بالغ إزاء التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/384)، الذي نُشر هذا الشهر، والذي يوضح الدرجة القصوى للعنف ضد الأطفال، الذي شهد زيادة مروعة خلال السنوات الماضية. ويساورنا القلق خصوصا بشأن القتال الذي طال أمده في قطاع غزة، والذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال. كما ندين حركة حماس إدانة شديدة لإيذائها الأطفال بإرهابها الشنيع. كما تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الحالة في أوكرانيا حيث تم إثبات عدد من الانتهاكات الجسيمة، منها اختطاف الأطفال على أيدي القوات المسلحة الروسية.

ويجب أن نعمل بشكل حاسم ومتسق لتحسين حالة الأطفال في النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء بشأنها فوراً.

أولاً، تحث اليابان جميع أطراف النزاعات المدرجة أسماؤها في مرفقات التقرير الأخير على التعاون بشكل بناء مع الأمم المتحدة في الميدان ومع الممثلة الخاصة لوضع تدابير وقائية لحماية الأطفال ووضع خطط عمل.

ثانياً، لا بد من إزالة العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، ويجب أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومأمون وسريع ودون عوائق. فقد سُجلت أعداد غير مسبوقة من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية في أماكن عديدة، منها أماكن في غزة والسودان. تشعر اليابان بقلق بالغ من عواقب هذا الحرمان، بما في ذلك تعطيل التعليم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وسوء التغذية، والإضرار بالصحة البدنية والعقلية.

ثالثاً، إن أحد الأسباب الرئيسية لقتل الأطفال وتشويههم هو استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وأيدت اليابان الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان كما تؤيد الجهود المبذولة لتنفيذ الالتزامات الواردة فيه. وفي الوقت نفسه، تدعو اليابان الدول الأعضاء الأخرى التي لم تؤيد هذا البيان إلى تأييده.

رابعاً، يجب إعطاء الأولوية للحفاظ على حق الأطفال في التعليم ودعم نموهم في ظل النزاع المسلح. ويجب أن تكون المدارس ملاذات آمنة للأطفال. وينبغي ألا ندخر جهداً في ضمان حصول الأطفال على تعليم جيد في ظروف آمنة، لا سيما للفتيات اللاتي يتضررن بشكل غير متناسب من انقطاع التعليم وبالتالي يصبحن عرضة لانتهاكات جسيمة أخرى، مثل العنف الجنسي.

أخيراً، على المجتمع الدولي أن يكفل استمرار تدابير حماية الأطفال في بلدان مثل مالي والسودان، التي انسحبت منها عمليات الأمم المتحدة للسلام أو هي بصدد الانسحاب منها وسط أعداد كبيرة من الانتهاكات الجسيمة.

ووفقا لتقرير الأمين العام، تم التحقق من أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة في إسرائيل وغزة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والصومال ونيجيريا والسودان. وأود أن أشدد على أنه ينبغي ألا يعيش أي طفل في خوف من الهجمات، وينبغي ألا يقاتل الأطفال في الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة. فمن غير المقبول على الإطلاق أن يُسلب مستقبل الأطفال وأحلامهم بوحشية. ويجب على جميع الأعضاء وجميع الأطراف في النزاعات أن يتذكروا أن الأطفال يستحقون حماية خاصة في سياق النزاع المسلح.

إننا مسؤولون عن التصدي للتهديدات المتصلة بالأمن البشري وإزالة أي عوائق تعيق قدرة الأطفال على تمهيد الطريق لمستقبلهم. فلنضاعف جهودنا مرة أخرى لحماية الأطفال في النزاع المسلح. إنهم يستحقون العيش بكرامة والنمو في بيئة آمنة وحولهم الأصدقاء والعائلة دون خوف.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتنان موزامبيق للرئاسة على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن حالة الأطفال في النزاع المسلح. وأتوجه بالشكر للسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيد تيد شيبان، نائب المديرة التنفيذية لشؤون العمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسيف، على إحاطتيهما القيمتين. ونود أن نشيد إشادة خاصة بسعادة السيد بان كي – مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيسة مجلس الحكماء، على بيانه المهم وعلى تفانيه المستمر للمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. وقد تأثرنا تأثرا كبيرا بالشهادة الشجاعة التي أدلى بها الطفل الذي قدم الإحاطة.

وتتفق موزامبيق مع تقرير الأمين العام (S/2024/384)، الذي يصور الحالة العامة للأطفال في حالات النزاع المسلح بأنها قاتمة ومروعة وتثير قلقنا جميعا. ونرى أن الارتفاع المثير للقلق في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يجسد بشكل مباشر تفاقم النزاعات

في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، يتحمل الأطفال وطأة الأزمات الممتدة والناشئة على السواء. وتتطلب هذه الحالة اتخاذ إجراءات عاجلة ودقيقة وشاملة لحماية أضعف الفئات. وليس من المستغرب أن معظم الانتهاكات الجسيمة في عام 2023 وقعت – ولا تزال تقع – في الأماكن التي تشهد في الغالب نزاعات مستمرة ومتكررة، كما هو الحال في فلسطين، وعلى وجه التحديد، في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أُبرز في التقرير.

وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا أن لا ننسى أن آفة الإرهاب والتطرف العنيف، التي تنتشر بسرعة في أفريقيا، هي أحد أكثر الأسباب المدمرة التي تقف وراء محنة الأطفال في قارتنا، وفي الواقع في جميع أنحاء العالم. فيجب أن يدفعنا ذلك إلى الانخراط في مناقشات صريحة ومثمرة بشأن السبل والوسائل الملموسة لدعم الدول الأعضاء بفعالية في تعزيز تدابير حماية الطفل. وينبغي لنا أن نفعل ذلك مدركين حقيقة أن السلام هو الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لحماية الأطفال في حالات النزاع، ولكي يكون لهؤلاء الأطفال باباً مفتوحاً لمستقبل أكثر إشراقاً، وينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال في حالات النزاع، ولا سيما ضد الإرهاب والجهات الفاعلة من غير الدول.

إن من الضروري أن تتقيد جميع أطراف النزاعات بشكل صارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب عليهم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأطفال في حالات النزاع، وذلك من خلال تجنب الهجمات المباشرة والموجهة ضد المدنيين من بين أمور أخرى. وفي ذلك الصدد، نشجع على استمرار تعاون الأطراف المتنازعة مع الأمم المتحدة. فمن واجبها وضع وتنفيذ خطط عمل والتزامات أخرى لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ومنعها.

ونرى أنه يجب معاملة الأطفال في حالات النزاع، كضحايا في المقام الأول، بما في ذلك الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو الإرهابية. وذلك يتماشى مع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ومن الأهمية القصوى أيضاً ضرورة ضمان تمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به لتنفيذ برامج إعادة إدماج الأطفال الذين ارتبطوا بالإرهاب والجماعات المسلحة الأخرى.

إن تقديم المساعدات الإنسانية أثناء النزاعات أمر بالغ الأهمية لتخفيف معاناة الفئات الأضعف. وفي ذلك السياق، نكرر دعوتنا للأطراف إلى التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق، فضلاً عن حماية العاملين في مجال العمل الإنساني، بما يتماشى مع القرار 2730 (2024).

وعلى ذات المنوال، نعتقد أننا يجب أن نواصل الانخراط في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات حماية الطفل في جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية. ونود أن نشيد بفرق الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما اليونيسف، وجميع الشركاء في الميدان على جهودهم الثابتة لحماية الأطفال، غالباً في ظروف صعبة جدا.

وتعيد موزامبيق تأكيد التزامنا بتكثيف الجهود لحماية حقوق الطفل ومنع الانتهاكات الجسيمة. وسنظل ملتزمين بالانخراط البناء مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في ذلك المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أود أن أعرب عن امتناني للسيدة غامبا دي بوتغييه، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولنائب المدير التنفيذي لليونيسيف السيد شيبان على إحاطتيهما الشاملتين. كما أعرب عن تقديري الخاص للأمين العام السابق بان كي مون لما قدمه من رؤى تستند إلى خبرته الواسعة خلال فترة ولايته. كما أعرب عن امتناني العميق لمقدم إحاطة الأطفال على بيانه الرصين المستمد من تجاربه اللافتة للنظر.

كما سبق وأشار غيري من الزملاء في المجلس، هالنا حجم الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال في النزاعات المسلحة

في العام الماضي، وهي أعلى نسبة سجلت في تاريخ جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة. ومن المروع حقاً أن حتى هذا الرقم غير المسبوق يشمل فقط الحالات التي تحققت منها الأمم المتحدة، والتي لا تمثل سوى جزء بسيط من الحجم الحقيقي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال على مستوى العالم.

ومع احتدام النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، يظل الأطفال يدفعون الثمن الأغلى. إن معاناتهم حقيقية وتتطلب من المجلس بذل المزيد من الجهد.

وفي ذلك الصدد، أود التركيز على نقطتين اليوم.

أولاً، على الرغم من التباين المتزايد في المصالح الجيوسياسية، يجب على المجتمع الدولي أن يكون متحداً في حماية الأطفال من خلال إدانة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والضغط عليهم لتغيير مسار عملهم. وتُعزى الزيادة الحادة في عدد الانتهاكات الجسيمة في العام الماضي إلى حد كبير إلى النزاعات التي اندلعت حديثاً أو تدهورت بسرعة. إننا نشعر بالجزع لأن حوالي 000 8 حالة في العام الماضي – 24 في المائة من المجموع – حدثت في إسرائيل وفلسطين، معظمها في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 31 كانون الأول/ديسمبر.

وأدى النزاع الدائر في السودان إلى زيادة الانتهاكات الجسيمة بنسبة 480%. إن تقرير اليونيسف – بأن من كل ثلاثة أطفال في السودان، الذي فيه ما يقدر ب 19 مليون طفل، غير منتظم في الدراسة حاليا – أمر مثير للقلق.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء ارتكاب حوالي 800 2 حالة من الانتهاكات الجسيمة التي تحققت منها الأمم المتحدة في ميانمار، بما في ذلك أكثر من 000 1 حالة تجنيد واستخدام للأطفال، لا سيما من قبل القوات المسلحة في ميانمار والأطراف الأخرى ذات الصلة.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى إدراج جديد لبعض الأطراف في قائمة الأمين العام، بما في ذلك قوات حكومية، في مرفقات تقريره (S/2024/384). فأحث جميع الأطراف المدرجة على الانخراط بإخلاص مع الأمم المتحدة وتوقيع وتنفيذ خطط عمل ملموسة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

ثانياً، ينبغي لنا أن نكثف جهودنا لضمان التنفيذ الفعال للأدوات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح التي طورناها على مدى العقود الثلاثة الماضية، والتي تشمل آلية الرصد والإبلاغ، وإدراج أسماء الجناة في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة وخطط العمل التي تقودها الممثلة الخاصة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وقد أدت مشاركة مكتب الممثل الخاص، من خلال هذه الأدوات، إلى تحقيق إنجازات ملموسة، مثل إطلاق سراح أكثر من 000 7 طفل من القوات أو الجماعات المسلحة في عام 2023 وحده. والآن، يجب علينا أن نواصل تطوير أدوات الأطفال والنزاعات المسلحة لتكون أكثر فعالية، ومن الضروري تعزيز قدرات حماية الأطفال على الأرض من خلال توجيه المزيد من الموارد. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن ينظر بفعالية في إدراج ولايات حماية الطفل في النطاق الأوسع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، على غرار المساهمات النشطة التي قدمها مستشارو حماية الطفل في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، فإننا نشجع الأمم المتحدة على الحفاظ على آلية الرصد والإبلاغ القائمة على الأدلة والمعايير بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الحالي الذي يقوم به مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام لوضع مذكرة توجيهية بشأن منع وصول المساعدات الإنسانية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لألفت الانتباه إلى الحالة المزرية للأطفال في كوريا الشمالية، وهي بلد من البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام لا يتناول حالتهم،

فإننا لا نستطيع القول بأن الأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعيشون حياة لا علاقة لها بتاتا بالحياة التي يستحقونها. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/78/212)، فإن الأطفال في كوريا الشمالية يعانون من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان مثل العمل القسري. ويُرسلون إلى معسكرات الأشغال كعقاب جماعي مع أفراد أسرهم، ويمكن أن يُحكم عليهم بالإعدام لمجرد مشاهدتهم أو توزيعهم للمسلسلات الدرامية الكورية الجنوبية. كما يواجه أطفال كوريا الشمالية حالة إنسانية متردية بسبب سوء التغذية الحاد ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية، في الوقت الذي يتمتع فيه قادة بلدهم بالسلع الفاخرة ويواصلون برامج استحداث أسلحة الدمار الشامل بتهور.

وفي الختام، نعتقد بقوة أن التاريخ الفريد لتطور الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح يوضح كيف يمكن أن يكون لتعددية الأطراف والنهج العملي للأمين العام تأثير إيجابي على حياة الأطفال. وإشادةً بالأشخاص الذين يسعون جاهدين لحماية الأطفال، فإن جمهورية كوريا، بصفتها شريكاً رئيسياً لليونيسف ووكالات حماية الطفل الأخرى، تؤكد التزامها الراسخ بدعم الجهود الرامية إلى النهوض بهذه المهمة الحاسمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كاشييف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نعلق على الاتهامات الباطلة بشأن الاتحاد الروسي التي سمعناها اليوم من بعض شركائنا في مجلس الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بـ "اختطاف" الأطفال الأوكرانيين. لكن أولاً وقبل كل شيء، نريد أن نعرب عن صدمتنا لأن الولايات المتحدة التي تساعد أوكرانيا في قتل الأطفال في روسيا، تحاول أن تعظنا. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن صاروخاً أمريكياً من طراز ATACMS أطلق يوم الأحد الماضي تحديدا وقتل طفلين وأصاب 27 آخرين.

إن الوفود التي توجه الاتهامات حول ما يسمى بعمليات الاختطاف والترحيل تتعمد التضليل. الأمر يتعلق بإجلاء الأطفال من المناطق التي تتواصل فيها الأعمال العدائية، وهو ما يتوافق تمامًا مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل. والإشارات إلى ما يسمى بعمليات الاختطاف والنقل الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/384) مشبوهة وتتطلب تفسيراً إضافياً. وعلى وجه الخصوص، قد يندرج الأطفال الذين يشار إليهم بـ "المختطفين" في إطار قضايا تتعلق بخلافات زوجية. وتصل الغالبية العظمى من الأطفال إلى روسيا مع والديهم أو أقارب آخرين هرباً من قصف القوات المسلحة الأوكرانية. ولا تمنع روسيا الأطفال ووالديهم وأحبائهم من البقاء على اتصال مع بعضهم البعض، بغض النظر عن مكان وجودهم.

أما فيما يتعلق بلم شمل الأسر، فإن أمين المظالم المعني بحقوق الطفل في الاتحاد الروسي يسهم في هذه العملية، بما في ذلك من خلال مشاركة الوسطاء الإنسانيين. وقد أنشئت عملية شفافة لذلك الغرض بين الجانبين الروسي والأوكراني لاتخاذ إجراءات متسقة وقائمة على. . الخوارزميات، حيث تم بالفعل لم شمل 70 طفلاً من 52 أسرة مع ذويهم ويجري نشر البيانات المتعلقة بهذا الموضوع بانتظام في نشرات حول حماية الأطفال أثناء العملية العسكرية الخاصة، صدر آخرها في 20 حزيران/يونيه. إلى جانب ذلك، تحتوي النشرة الأخيرة على ردنا على جميع التلميحات التي يحب ممثلو الدول الغربية تكرارها. وهي متاحة باللغة الإنكليزية ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني لأمين المظالم. وننصح الزملاء المهتمين بالوقائع بدلاً من الاتهامات الدعائية أن يطلعوا على محتواها.

وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمعلومات التي ظهرت في أبريل/نيسان عندما أفادت الشرطة الوطنية الأوكرانية بأن أكثر من 160 طفلاً أوكرانياً كانت أوكرانيا تعتقد أنهم قد نُقلوا إلى روسيا عُثر عليهم في ألمانيا بشكل غير متوقع. ومن الواضح أنه يجب عليهم البحث عن جميع القاصرين الآخرين الذين يُزعم أن روسيا اختطفتهم في ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من

إنجاز عمله بسرعة. لأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، وأشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم. وألاحظ أيضًا الحضور المستمر لمبعوث الدكتاتور في مقعد الاتحاد السوفياتي.

وبصفتي ممثلا فخورا لدولة وقعت في مثل هذا اليوم، 26 حزيران/يونيه، قبل 79 عاما في سان فرانسيسكو، على ميثاق الأمم المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع الدول الأعضاء، باستثناء روسيا، بهذه الذكرى السنوية. الجميع ما عدا روسيا، لأن روسيا غشاشة ومخربة هنا. ولم توقع روسيا أبدا على الميثاق أو تصدق عليه أو تلتزم بأحكامه. وكما اعترف بذلك علنًا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية آنذاك ولاحقًا المبعوث الروسي لدى الأمم المتحدة، بدت العملية برمتها في عام 1991 وكأنها مجرد تغيير بسيط للوحة اسم البلد. ولكن من خلال السماح لروسيا باحتلال مقعد دائم، أدت هذه البساطة الظاهرة إلى سلسلة كاملة من الانتهاكات وأهوال الحرب، بما في ذلك الجرائم ضد الأطفال.

ويعرض التقرير المواضيعي (S/2024/384) الذي نناقشه اليوم صورة قاتمة بشكل خطير عن حالة الأطفال، تتسم بتسجيل أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة على الإطلاق. ويتناقض هذا الواقع تناقضًا صارخًا مع تصميمنا المشترك، المكرس في الميثاق، على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. كما أنه ليس بالحاضر أو المستقبل الذي نتمناه لأبنائنا وأحفادنا.

ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر ومكتبها، ولليونيسف وجميع منظمات حماية الطفل، على عملهم الذي لا يقدر بثمن. وتثني أوكرانيا على التعاون القائم مع الممثلة الخاصة ومكتبها، بما في ذلك التعاون في تنفيذ خطة العمل الوقائي المشتركة. ونكرر دعوتنا الدائمة للممثلة الخاصة لزيارة أوكرانيا ودعمنا الكامل لولاية الأطفال والنزاع المسلح. وإذ يخصص مجلس الأمن يوماً واحداً فقط لمعالجة الجرائم البشعة والمروعة ضد الأطفال التي أطلعتنا عليها الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغييتر، فإنا وفريقها يتعاملان مع تلك الجرائم كل يوم. إنهما يستحقان دعمنا الكامل، ليس فقط من الناحية المعنوية، بل من خلال توفير جميع الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الكامل والفعال للولاية.

وقد كان للعدوان الروسي عواقب كارثية على الأطفال في أوكرانيا. ووفقًا لمدعين عامين أوكرانيين، أصيب ما لا يقل عن 389 1 طفل وقُتل 551. وهذه الأرقام ليست نهائية، إذ يستمر العمل على التأكد من الأرقام في المناطق التي تحتلها روسيا مؤقتًا. وفُقد حوالي 895 1 طفل خلال الأعمال العدائية، كما تم تسجيل 15 حالة عنف جنسي ضد القاصرين. ووفقًا لوزارة التعليم لدينا، فقد عانت حتى الآن ما يقرب من 000 4 مؤسسة تعليمية في جميع أنحاء أوكرانيا من القصف والقذائف، وتم تدمير 365 مؤسسة تعليمية بالكامل.

تم نقل ما يقرب من 000 20 طفل أوكراني قسراً أو ترحيلهم إلى الاتحاد الروسي أو الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً. وتعرقل روسيا عملية الإعادة إلى الوطن من خلال فرض شروط إضافية وإعاقة إجراءات التحقق. إذا كان الممثل الروسي يصر على أن هناك خوارزمية شفافة، كما قال، فلماذا إذن لا تستطيع المنظمات الدولية الوصول إلى الأطفال الأوكرانيين؟ حتى الآن، تمت إعادة 736 فقط إلى الوطن.

ونحن نرحب بقرار الأمين العام بإبقاء القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها على قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة المتمثلة في قتل وتشويه الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات. فالاتحاد الروسي لم يفشل في اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة فحسب، بل زاد أيضا بشكل كبير من كثافة قصف البنية التحتية المدنية والمناطق المكتظة بالسكان في جميع أنحاء أوكرانيا. إن السبب الجذري الوحيد لمعاناة الأطفال هو الحرب العدوانية غير المبررة التي تشنها روسيا. إذا كان مبعوث الديكتاتور يهتم حقاً بمصير

الأطفال، فمن واجبه أن يزود رئيسه بالمعلومات الكاملة عن تقرير الأمين العام وأن ينقل الرسالة المشتركة لعموم الأعضاء طلبا لوقف الحرب. ومع إصرار روسيا على رغبتها في محو بلدنا من على وجه الأرض، فإن لأوكرانيا الحق المشروع في ضرب جميع الأهداف العسكرية على أراضي روسيا وفي الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا. وعلى حد تعبير نيبنزيا نفسه، "... فلو لم تكن منظومات الدفاع الجوي الأوكرانية تعمل، لما وقعت أي إصابات بين المدنيين على الإطلاق" (S/PV.9523، الصفحة 12).

تسعى أوكرانيا جاهدة من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. إننا نسعى إلى مثل هذا السلام من أجل أطفالنا الذين تحطمت طفولتهم الطبيعية بسبب القصف الروسي المتواصل والصواريخ والطائرات بدون طيار. ونحث جميع من لم ينضموا بعد إلى صيغة السلام على المشاركة والمساهمة بفعالية في عملية تنفيذها.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

تكرر ليختنشتاين التأكيد على الأهمية المستمرة للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، كما يوضح للأسف تقرير الأمين العام لعام 2023 (S/2024/384). إن ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام، بما في ذلك أداتها الفعالة المتمثلة في إدراج الأطراف التي ارتكبت واحداً أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى ويجب حمايتها. تواتر الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال مرتفع بشكل صادم، حيث بلغت نسبة الزيادة 21% في عام 2022، وهي أكبر عدد من الانتهاكات منذ عقد على الأقل. ومما يثير القلق بشكل خاص الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال الذين قتلوا في النزاعات. وتثير الأوضاع المتدهورة في غزة والسودان وميانمار القلق بشكل خاص وتتطلب اهتماماً فورياً من مجلس الأمن.

نحن منزعجون بشدة من مقتل ما يقرب من 8 000 طفل في قطاع غزة بحسب التقارير. إن هذا العدد الكبير من الضحايا والمعاناة الهائلة بين الأطفال أمر غير مقبول، وكذلك استهداف المنازل والملاجئ والمدارس والمستشفيات – وهي الأماكن التي يجب أن يشعر فيها الأطفال وعائلاتهم بالأمان. تدوم الآثار النفسية والجسدية للعيش في منطقة نزاع مدى الحياة.

كما يدفع أطفال أوكرانيا ثمنًا باهظًا للعدوان الروسي، وهو ما يتجلى في الهجمات الموثقة على المدارس والمستشفيات التي بلغ عددها 335 هجومًا في عام 2023 وحده. ما زلنا منزعجين للغاية من استمرار اختطاف الأطفال الأوكرانيين، بما في ذلك اختطاف 122 طفلاً على يد روسيا. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت مذكرات اعتقال بحق رئيس روسيا ومفوضة حقوق الطفل، التي أشاد الممثل الروسي بعملها في وقت سابق من صباح اليوم، بتهمة ارتكاب جرائم حرب تتمثل في الترحيل والنقل غير المشروعين للأطفال. ونؤكد من جديد على التزام جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بالامتثال لالتزاماتها في تنفيذ أوامر الاعتقال، بما في ذلك تلك الصادرة بحق وزير الدفاع السابق، سيرغي شويغو، ورئيس هيئة الأركان العامة، فاليري غيراسيموف، في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونشير أيضًا إلى سياسة الاتصال الأساسية للأمم المتحدة.

من مسؤوليتنا الجماعية أن نضمن تجنيب كل طفل ندوب الحرب. إن حماية المدارس والمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى أمر أساسي في هذا الصدد. لذلك ندعو جميع الدول إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة وضمان حماية المستشفيات والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. ونذكّر بالقرار 2730 (2024) بشأن حماية القائمين بالحماية الذي قدمته سويسرا في أيار/مايو، والذي شاركنا في تقديمه، ونؤكد على ضرورة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

نحن منزعجون بشدة من النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام الذي كشف عن زيادة بنسبة 25 في المائة في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والذي يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات. وغالبًا

ما لا يتم الإبلاغ عن هذه الجرائم بشكل كافٍ، لا سيما عندما تُرتكب ضد الفتيان، وذلك بسبب الوصم والمحرمات الثقافية وعدم تجريمها. ونتيجة لذلك، غالبا ما لا يتمكن الذكور الناجين من العنف الجنسي من الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية أو الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية. ونحن نشيد بالدعوة الدؤوبة للمنظمات، بما في ذلك مشروع جميع الناجين الذي يتخذ من ليختنشتاين مقراً له، والذي يعمل على زيادة الوعي بهذا الجانب المهمل من جوانب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. يجب التحقيق في جميع الجرائم المبلغ عنها ومقاضاة مرتكبيها بكل حزم، بما في ذلك من قبل المحكمة الجنائية الدولية التي قامت بعمل رائد في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/10.